Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 11, Issue 3 (2025) • P: 36 - 16
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

U.S. Interests in the Middle East and the Tools for Their Protection

Mr. Tarek Jarjoura Chahine

Faculty of Law and Political Science | Beirut Arab University | Lebanon

Received: 10/05/2025

Revised: 24/05/2025

Accepted: 15/06/2025

Published: 15/09/2025

* Corresponding author: tarekchahine69@gmail.com

Citation: Chahine, T. J. (2025). U.S. Interests in the Middle East and the Tools for Their Protection. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 11*(3), 16 – 36. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N120525

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study shows that American interests in the Middle East constitute a fundamental pillar of its global strategy, given the geopolitical, economic, and security importance of the region, as The Middle East supplies the United States with approximately 17% of its oil imports, hosts over 30,000 American troops in strategic military bases, and accounts for more than $85 billion in annual trade with the U.S., highlighting its economic, security, and geopolitical significance. The United States has employed a mix of military, diplomatic, and economic tools to safeguard its traditional and emerging interests, which include its allies, oil supplies, countering the expansion of Russian and Chinese influence, confronting Iran and its proxies, ensuring the political stability of allied states, and combating terrorism. However, the rapid regional and international changes necessitate a review and renewal of the tools of American national power in shaping global policy and promoting soft power, in a way that ensures the sustainability of U.S. influence and enhances stability in the region.

Keywords: traditional and emerging American interests, traditional and modern instruments of national power, America, Iran.

المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط وأدوات حمايتها

أ. طارق جرجورة شاهين

كلية الحقوق والعلوم السياسية | جامعة بيروت العربية | لبنان

المستخلص: تُظهر الدراسة أنّ المصالح الأميركية في الشرق الأوسط تُشكّل ركيزة أساسيّة في استراتيجيتها العالميّة، نظرًا للأهميّة الجيوسياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة لهذه المنطقة، إذ يزوّد الشرق الأوسط الولايات المتّحدة بنحو 17% من وارداتها النفطيّة، كما تستضيف المنطقة أكثر من 30 ألف جندي أميركي في قواعد عسكريّة استراتيجيّة، كما تبلغ قيمة التجارة الأميركيّة مع دول المنطقة أكثر من 85 مليار دولار سنويًّا، ما يبرز أهميّتها الاقتصاديّة والأمنيّة والجيوسياسيّة. لذا استخدمت الولايات المتّحدة مزيجًا من الأدوات العسكريّة والديبلوماسيّة والاقتصاديّة لحماية مصالحها التقليديّة والمتجدّدة، والتي تشمل حلفاءها، وإمدادات النفط، ومواجهة تمدّد نفوذ روسيا والصين وإيران ووكلائها، ودعم الاستقرار السياسي للدول الحليفة، ومكافحة الإرهاب. غير أنّ التغيّرات الإقليميّة والدوليّة المتسارعة تتطلّب مراجعة أدوات القوة الوطنيّة الاميركيّة وتجديدها ولا سيّما الدبلوماسيّة والاقتصاديّة والقدرات المعلوماتيّة إلى جانب القوّة العسكريّة لتوجيه السياسة العالميّة وتعزيز القوّة الناعمة، بما يضمن استدامة النفوذ الأميركي ويُعزز الاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: المصالح الاميركيّة التقليدية والمتجدّدة، أدوات القوة الوطنية التقليديّة والحديثة، أميركا، إيران.

1- المقدّمة.

يعود اهتمام الولايات المتّحدة في منطقة الشرق الأوسط إلى تضافر مصالح جيوسياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة شكّلت أساس سياستها الخارجيّة تجاه الإقليم؛ فاحتياطيّات المنطقة الهائلة من النفط والغاز، والممرّات المائيّة الاستراتيجيّة تستدعي من واشنطن تأمين وحشد الوسائل اللازمة لضمان التحكّم باستمرار تدفّقها. لكنّ التهديدات العابرة للحدود، والمتأتّية من التنظيمات المناهضة للسياسة الأميركيّة والدول الداعمة لها يُلزم الولايات المتّحدة بالحفاظ على وجود قوي في المنطقة بهدف معلن هو مكافحة الإرهاب، ما سمح باستخدام التدخّلات العسكريّة، وتبادل المعلومات الاستخباراتيّة، والسعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجيّة منعًا لانهيار أنظمة دول حليفة في المنطقة وانتشار ما تصفه الولايات المتّحدة بالتطرّف.

ترتكز سياسة واشنطن الإقليميّة على تحالفات راسخة مع دول إقليميّة فاعلة، وفي طليعتها "إسرائيل"، إضافة إلى دول أخرى كالمملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، والأردن، ومصر. وتُعزّز هذه العلاقات من خلال المساعدات العسكريّة والشراكات الاقتصاديّة والتنسيق الدبلوماسي سعيًا للحفاظ على التوازن الإقليمي، ومواجهة تهديدات القوى المناوئة مثل إيران، التي تُشكّل طموحاتها النوويّة، وحروبها بالوكالة، وتوسّعها الأيديولوجي تحديات أمام سياسة واشنطن، التي لجأت للعقوبات الاقتصاديّة والضغوط الدبلوماسيّة والتعاون العسكري والأمني للحدّ من النفوذ الإيراني. كما أنّ الدور الروسي والصيني في المنطقة يستوجب جهدًا أميركيًّا مستمرًّا للحفاظ على مصالحها الاستراتيجيّة فيها.

تتّبع الولايات المتحدة نهجًا شاملًا يجمع بين خطوط جهد عديدة، منها الجهد العسكري، والجهد الدبلوماسي، والاقتصادي، والعمليّات الاستخباراتيّة من أجل حماية مصالحها في الشرق الأوسط؛ فالقواعد العسكريّة وحاملات الطائرات المنتشرة في أرجاء المنطقة تضمن الردع وقدرة الاستجابة السريعة، بينما تساهم الأدوات الاقتصاديّة، كالمساعدات الماليّة والعقوبات، في دعم الحلفاء وتقييد الخصوم، كما أنّ العمليّات الاستخباراتيّة وجهود الأمن السيبراني ضرورة في مواجهة تهديدات الفضاء الرقمي. ومع تطوّر ديناميكيّات القوى العالميّة والإقليميّة، تعمل الولايات المتّحدة على تكييف استراتيجيّاتها للتعامل مع مسرح جيوسياسي متزايد التعقيد.

1-2- إشكاليّة البحث وأسئلته:

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تقلّبًا واستقطابًا لما تتّسم به من أهميّة جيوسياسيّة وموارد استراتيجيّة، وعلى رأسها الطاقة. وتعدّ هذه المنطقة محور رئيسي في السياسة الخارجيّة الأميركيّة لعقود، حيث ترتبط المصالح الأميركيّة فيها بمجموعة من العوامل المتشابكة. ومع التغيّرات المتسارعة في بنية النظام الدولي، وصعود قوى منافسة، وتحوّل أنماط التهديدات والاعداء، بات من الضروري دراسة طبيعة المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط وكيفيّة حمايتها في ظل هذه التحدّيات الناشئة. انطلاقًا من هذه المعطيات، تبرز الإشكاليّة الأساسيّة للبحث في السؤال الآتي: إلى أيّ مدى تمكّنت الولايات المتحدة من توظيف أدوات قوّتها الوطنيّة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط، في ظل الصراع الاميركي الإيراني؟ ويتفرّع عنها:

1- ما المصالح الأميركيّة الحيويّة في الشرق الأوسط؟
2- ما الأدوات الأساسيّة التي تستخدمها الولايات المتّحدة لحماية هذه المصالح؟
3- كيف تتأثر فعاليّة هذه الأدوات بالسياسات الإيرانيّة؟

1-3-أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء حول كيفيّة توظيف الولايات المتّحدة أدواتها الوطنيّة في سياق استراتيجي لضمان أمن واستقرار إمدادات الطاقة، إذ تستورد الولايات المتّحدة حوالي الـ17% من وارداتها النفطيّة. لذا تؤمّن واشنطن دعم أمن واستقرار حلفائها الإقليميّين في المنطقة، وتلجأ إلى تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي لمنع تمدّد نفوذ الخصوم، لاسيّما نفوذ روسيا والصين وإيران. بالإضافة الى دعم الاستقرار السياسي لمنع انهيار الدول الحليفة ومكافحة الإرهاب وكذلك لحماية المصالح الاقتصاديّة والتجاريّة الأميركيّة في المنطقة.

1-4-أهمية البحث:

تكمن أهميّة البحث في محورين، أوّلًا أهميّة منطقة الشرق الأوسط عالميًّا، وأهميّتها الاستراتيجيّة بالنسبة للولايات المتّحدة الأميركيّة، إذ تمثّل نقطة تقاطع حيويّة بين القارات الثلاث وتضمّ أحد أكبر الاحتياطيّات العالميّة من الطاقة، إذ تستحوذ على 55.5% من احتياطيّات النفط المؤكّدة عالميًّا، كما تمتلك دولها 55.71 تريليون م^3 من احتياطيّات الغاز الطبيعي، ما يمثل 26% من الإجمالي العالمي. كما تُشكّل المنطقة ساحةً رئيسيّة لصراع النفوذ الدولي، ومرتبطة بشكل مباشر بأمن حلفاء الولايات المتّحدة، لذلك تسخّر واشنطن جميع قدراتها التقليديّة والمتجدّدة في سبيل "مكافحة الإرهاب"، والحدّ من نفوذ القوى المنافسة مثل روسيا والصين وايران، لضمان مصالحها والحفاظ على نفوذها الأكبر بين الدول المتنافسة في الشرق الأوسط.

2- منهجيّة البحث وخطته.

2-1-منهج البحث:

تمّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، لتحليل السياسة الاميركيّة في الشرق الاوسط، وتحليل التحوّلات الجيوسياسيّة التي تهدّد مصالحها في الشرق الأوسط. وباستخدام أدوات تحليل متعدّدة، أوّلها "الواقعيّة السياسيّة" كنظريّة تفسّر سعي الولايات المتّحدة للحفاظ على ميزان القوى الإقليمي، وحماية مصادر الطاقة، ومواجهة التهديدات الأمنيّة التي يسبّبها النفوذ الإيراني وما تصفه الولايات المتّحدة بـ"الإرهاب". إذ تؤمن "الواقعيّة" بأنّ الدولة الفاعلة تعمل وفق منطق "القوّة والمصلحة"، ما يفسّر التحالفات العسكريّة الأميركيّة، والوجود العسكري الدائم في المنطقة مثل قواعدها في الخليج. كما تُفسّر نظريّة الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory) العلاقة الأميركيّة مع حلفائها من خلال تشابك المصالح الاقتصاديّة والأمنيّة، خاصّة في مجالات التجارة، وتصدير السلاح، والتعاون في مجال مكافحة "الإرهاب". أمّا النهج الجيوسياسي (Geopolitical Approach) فيركّز على أهميّة الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط كممرّ للطاقة والتجارة العالميّة، وقربه من منافسين استراتيجيّين مثل روسيا والصين، لتوضيح ما يجعل المنطقة أولويّة في الاستراتيجيّة الأمنيّة الأميركيّة تستحق تخصيصها بجزء كبير من أدوات قوّتها الوطنيّة لتحقيق مصالحها في المنطقة. كما استخدم المنهج الإحصائي لدراسة بعض البيانات المتعلّقة بالمصالح الاميركيّة في الشرق الأوسط، وأدوات قوّتها الوطنيّة.

2-2-خطة البحث:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول**: المصالح والأهداف الأميركيّة في الشرق الأوسط
  - المطلب الأول: المصالح الأميركيّة التقليديّة في المنطقة
  - المطلب الثاني: المصالح الأميركيّة المتجدّدة في الشرق الأوسط
- **المبحث الثاني**: أدوات القوّة الوطنيّة للولايات المتّحدة
  - المطلب الأول: أدوات القوّة الوطنيّة التقليديّة للولايات المتّحدة
  - المطلب الثاني: أدوات القوّة الوطنيّة الحديثة للولايات المتّحدة
- **الخاتمة**: أهم الاستنتاجات، التوصيات والمقترحات

المبحث الأول: المصالح والأهداف الأميركيّة في الشرق الأوسط

دائمًا ما يركّز الأميركيّون في استراتيجيّتهم للأمن الوطني على مصالحهم الحيويّة في ثلاث مناطق تتمحور حولها سياستهم الخارجيّة، هي أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا، ما يدلّ على أهميّة هذه المناطق بالنسبة إليهم، واستعدادهم لتوفير الوسائل من أجل المحافظة على النظم السياسيّة التي تحفظ مصالحهم، والإحتفاظ بالقدرة على تأمينها بلا قيود، وصولًا إلى استعمال الوسائل العسكريّة في سبيل تحقيق هذا الهدف. وتختلف خلفيّات التدخّلات الأميركيّة في هذه المناطق حسب خصوصيّتهاK فإذا كانت أوروبا وآسيا تمثّلان مجالًا حيويًّا للتنافس مع قوى عظمى أي مع كلّ من روسيا والصين تباعًا، إلّا أنّ منطقة الشرق الأوسط تتميّز بكونها ساحةً للتنافس بين القوى العظمى الثلاث مجتمعةً، إضافةً إلى اعتبارها مكان تواجد المادة الاستراتيجيّة الأهمّ بالنسبة للولايات المتّحدة، أي النفط، إضافةً إلى وجود "إسرائيل"، المؤثّر الرئيس داخليًّا وخارجيًّا في السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

المطلب الأوّل: المصالح الأميركيّة التقليديّة في المنطقة

سعت الولايات المتّحدة، منذ الحرب العالميّة الثانية، إلى تعزيز مصالحها في الشرق الأوسط عبر ثلاثة محاور أساسيّة هي ضمان تدفّق النفط من الخليج، الذي يعتبر من أهمّ المصادر الاقتصاديّة والاستراتيجيّة في المنطقة، وضمان أمن "إسرائيل"، التي تعتبر العلاقة معها أهمّ أولويّات السياسة الخارجيّة الأميركيّة في المنطقة. ومكافحة الإرهاب والحدّ من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيث تعمل الولايات المتّحدة على "تعزيز الاستقرار" من خلال مكافحة التطرّف ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا تشكّل هذه المصالح جزءًا من السياسة الأميركيّة التقليديّة في المنطقة، وتتأثّر بالتحوّلات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

أوّلًا: النفط وضمان تدفّق إمداداته

احتلّ النفط منذ تم اكتشافه في منطقة الشرق الأوسط صدارة المصالح الاستراتيجيّة والاقتصاديّة للقوى العظمى في العالم، ما جعله هدفًا للاستراتيجيّات الدول الكبرى التي سعت للسيطرة على منابعه. وبالفعل كان النفط سببًا في تزايد أهميّة المنطقة في استراتيجيّات

وسياسات الدول الغربيّة ومن ثمّ الولايات المتّحدة. فاستفادت تلك الدول وشركاتها من الامتيازات التي حصلت عليها، بينما اقتصرت حصّة دول المنطقة على القليل من ثرواتها الطبيعيّة، وخصوصًا من مواردها النفطيّة. وترتّب على التزايد السريع في عائدات النفط تعاظم أرباح العديد من الشركات الكبرى حول العالم. كما أدّى ارتفاع دخل البلدان النفطيّة إلى ارتفاع وارداتها من الخارج، وتحقيق فوائض ماليّة كبرى في ميزانيّاتها بحيث تطلّعت الولايات المتّحدة والقوى العظمى إلى استقطاب هذه الأموال إلى أسواقها (مجدي صبحي، 2024).

زاد من أهميّة نفط المنطقة بالنسبة للولايات المتّحدة حاجتها المستمرّة والتزايدة له. لكنّ واشنطن حاولت تخفيف اعتمادها على هذا النفط بالتنويع في مصادر إمداداتها بعيدًا عن منطقة الشرق الأوسط، بعد تجربة حظر النفط العربي عام 1973،(1) خصوصًا باعتمادها على المصادر النفطيّة المتوافرة في الغرب مثل كندا والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا، إضافةً إلى نيجيريا في أفريقيا. إلّا أنّها لم تستطع الاستمرار في ذلك طويلًا نتيجة لزيادة وارداتها التي لم تتمكّن هذه المصادر من تلبيتها. إضافةً إلى وصول الرئيس اليساري "هوجو شافيز" "Hugo Chávez" إلى حكم فنزويلا عام 1999، ولعب بلاده دورًا مؤثّرًا داخل منظّمة الـ"OPEC"، بحيث كانت النتيجة مزيدًا من الابتعاد عن الولايات المتّحدة. لذا يمكن القول أنّ محاولة واشنطن الابتعاد عن التزوّد بالنفط من منطقة الشرق الأوسط لم تنجح، بل أدّى تزايد استهلاكها إلى الاعتماد مجدّدًا على المنطقة لسد جزء كبير من احتياجاتها النفطيّة.

لكنّ الأمور اتخذت اتجاهًا مفاجئًا مع تزايد إنتاج الولايات المتّحدة للنفط الصخري وتغطية المزيد من احتياجاتها النفطيّة من إنتاجها المحلّي، لتصل إلى شبه اكتفاء ذاتي حاليًا. ومع هذا الانخفاض الشديد في الواردات، كثرت الكتابات التي ترجّح فقدان منطقة الشرق الأوسط لأهميّتها الاستراتيجيّة للولايات المتحدة، والدعوة إلى الانسحاب الأميركي من هذه المنطقة غير المستقرّة والغارقة في نزاعاتها السياسيّة والدينيّة والمذهبيّة. ورغم ذلك يشير بعض المحلّلين إلى أنّ أيّ اضطراب في تدفّق النفط وخصوصًا الخليجي، قد يؤدي إلى أسعار أعلى وإبطاء النمو الاقتصادي حول العالم وفي الولايات المتّحدة. والسبب يعود إلى أنّ أسعار النفط تتحدّد عن طريق العرض والطلب العالمي. لذا من مصلحة الولايات المتّحدة دفع السعر العالمي للنفط للانخفاض، مع التحدّيات الكامنة في أيّ اضطرابات في الإمدادات النفطيّة التي يمكن أن تدفع السعر العالمي للأعلى فورًا. لذا يظلّ الحفاظ على تدفّق النفط من المنطقة مصلحة اقتصاديّة أميركيّة مباشرة لإبقاء الأسعار ضمن مدى مقبول (Lee Lane, 2015, P.8).

تفاقم الصراع على الطاقة وإمداداتها منذ بدء الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، وتصاعد الحاجة الأوروبيّة للطاقة، مقابل محاولة واشنطن منع تسويق الغاز الروسي وفرض عقوبات على موسكو. ويتعارض هذا الصراع مع المصالح الاستراتيجيّة للدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتّحدة والصين وروسيا إضافةً للاتحاد الأوروبي، ما يجعل الحصول على النفط والغاز كمادة عاملًا مهمًّا في صياغة السياسات والمصالح الدوليّة مع صعوبة إيجاد البدائل للطاقة، وهذا كله ينبأ باحتدام الصراعات من أجل السيطرة على منابع النفط وطرق إمداداته. وينعكس هذا الصراع خصوصًا على الشرق الأوسط ما يجعل أمنها القوميّ عرضة للتهديد، خصوصًا بظلّ نزاعاتها الثنائيّة، والتّبعيّة الاقتصاديّة للدّول الصّناعيّة، نتيجة الاعتماد على قطاعٍ واحدٍ، هو النفط، وتزايد مديونية بعض الدّول العربيّة للعالم الخارجيّ، ما أدّى إلى التّبعيّة السّياسيّة. لذا تعمل واشنطن على تحقيق أهدافها المتعلّقة بالسيطرة على موارد الطاقة من جهة، ومحاصرة الدول المنافسة بما فيها القوى الإقليميّة التي تسعى لاستغلال ثرواتها النفطيّة والغازيّة بعيدًا عن المصالح الأميركيّة من جهة أخرى (يحيى العوفي، 2024).

إضافةً إلى ذلك تشقّ الصين طريقها بصبر ونجاح في الشرق الأوسط رغم الاستراتيجيّة الأميركيّة بـ"التوجّه نحو آسيا"، وتقدّم الصين ذاتها كمنقذ من "الهيمنة الأميركيّة"، لذا ينصح خبراء العلاقات الدوليّة واشنطن بعدم ترك المنطقة بشكل كبير، بالرغم من التركيز على المحيط الهادئ، إذ يعتمد حلفاء الولايات المتّحدة هناك مثل اليابان وكوريا الجنوبيّة بشدّة على الطاقة في الشرق الأوسط. وأضافت الحرب الـ"إسرائيليّة" على غزّة التي اندلعت في السابع من تشرين الأوّل 2023 تحدّيًا للاقتصاد العالمي وللمصالح الأميركيّة، إذ أدّى تصعيد الصراع ودخول الحوثيّين الحرب عن طريق استهداف بعض الناقلات قرب "باب المندب" إلى ارتفاع في أسعار النفط والتي قد ترتفع إلى سقف الـ150 دولارًا للبرميل. لذا يبدو أنّ الاقتصاد العالمي الذي يعاني من الضعف، ويحتاج للتعافي من التضخّم الذي تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا، في طريق التضخّم الأعلى في حال استمرار الحرب في غزّة بالمزيد من التصعيد. وبسبب كلّ ذلك تواصل الولايات المتّحدة العمل على احتواء كلّ المحاولات الهادفة إلى كسر "الهيمنة الأميركيّة" على سوق الطاقة، عبر السعي للاستئثار بالسوق العالميّة وفرض القيود إقليميًّا ودوليًّا على طرق توزيع الطاقة من نفط وغاز، ففي ظلّ التحوّلات التي تطرأ على النظام العالمي بات الإمساك بزمام موارد النفط والغاز الطبيعي، وأنابيبه وممرّاته، أهمّ معايير القوّة الجيوسياسيّة (تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، 2023).

يظهر الجدول التالي تطوّر واردات الولايات المتّحدة من النفط الخليجي بين عامي (1973–2023) ما يظهر أهميّة النفط كمصلحة أميركيّة حيويّة:

(1) أزمة النفط عام 1973 حدثت عندما قام أعضاء منظّمة الأقطار العربيّة المصدّرة للبترول، المؤلّفة من الدول العربيّة أعضاء أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا، بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربيّة لإجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الأراضي العربيّة المحتلّة في حرب 1967.

السنة	واردات النفط الخام من الخليج العربي (ألف برميل/يوم)	النسبة من إجمالي واردات النفط الخام الأميركيّة
1973	1.825	%29
1983	659	%12
1993	1.636	%25
2003	2.425	%27
2013	1.472	%18
2023	860	%10

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأميركيّة (EIA)

يظهر الجدول أنّ واردات الولايات المتّحدة من نفط الخليج العربي بلغت ذروتها في أوائل الألفيّة الجديدة، حيث تجاوزت 2 مليون برميل يوميًا، وبدأت بعدها في الانخفاض تدريجيًّا، نتيجة لزيادة الإنتاج المحلّي من النفط الصخري، ما أدّى إلى تقليل الاعتماد على الواردات النفطيّة، التي وصلت عام 2023 إلى حوالي 860 ألف برميل يوميًّا، وهو ما يمثل حوالي الـ10% من إجمالي واردات النفط الخام الأميركيّة. ورغم انخفاض الاعتماد المباشر، إلّا أنّ أيّ اضطرابات في إنتاج أو تصدير النفط الخليجي يمكن أن تؤدّي إلى تقلّبات في الأسعار تؤثّر على الاقتصاد الأميركي، أضافة إلى أنّ التحكّم بالمنابع النفطيّة يسمح للولايات المتّحدة بالهيمنة على الاقتصاد العالمي.

ثانيًا: حماية وجود "إسرائيل" وضمان أمنها

تعود العلاقات الأميركيّة–الصهيونيّة إلى إلى بداية القرن التاسع عشر أي إلى ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948، حيث لعبت الحركات البروتستانتيّة التطهريّة الـ"Puritanians"[2] دورًا هامًّا في التمهيد لنشاط الحركة الصهيونيّة في الولايات المتّحدة. إذ دعت حركات "الصهيونيّة المسيحيّة"[3] إلى توطين اليهود وبناء وطن قومي لهم في فلسطين لاستعادة "مملكة إسرائيل" لتهيئة العودة الثانية للمسيح المنتظر. وجرى تسييس هذا المعتقد بحيث اعتبرت "إسرائيل" الواردة في العهد القديم، هي "إسرائيل" الواجب إنشاؤها في فلسطين، وهكذا بدأت الحركات الصهيونيّة بتعبئة الرأي العام الأميركي بهذه المعتقدات مطلقة الأسماء العبريّة على الأبناء والمستوطنات الأولى في الولايات المتّحدة الأميركيّة. واعتبر المتطهّرون أنفسهم "العبرانيّين الحقيقيّين" ودعوا أنفسهم بـ"أطفال إسرائيل"، ثمّ قاموا بإرسال بعثات استكشاف إلى فلسطين، وبدأوا بإقامة المستوطنات اليهوديّة الأولى فيها، منذ منتصف القرن التاسع عشر. وصادقت الحكومة والكونجرس الأميركيّان على وعد بلفور في عام 1922،، بعد أن قامت الحركات المسيحيّة الصهيونيّة بالتنسيق مع المنظّمات الصهيونيّة اليهوديّة الأميركيّة بالضغط على الإدارة الأميركيّة من أجل إقامة دولة يهوديّة في فلسطين، وأثمرت هذه الضغوط عن موافقة الرئيس الأميركي "هاري ترومان" على خطّة تقسيم فلسطين، في خطابه الشهير في 4 تشرين الأوّل 1946 (هيثم مزاحم، 2023).

كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة أوّل من اعترف بـ"إسرائيل" كـ"دولة مستقلّة" بعد إعلان دولة "إسرائيل" مباشرة في 14 أيّار 1948. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت "إسرائيل" أهمّ شريك لأميركا في الشرق الأوسط، إذ تربطهما علاقات وثيقة ومصالح مشتركة. فأخذت واشنطن على عاتقها مهمّة ضمان أمن "إسرائيل" وحمايتها، وتأمين تفوّقها العسكري في مواجهة الدول العربيّة والإسلاميّة، وتشجيع مسار التطبيع بينها وبين الدول المجاورة. وهو هدفٌ استراتيجي لم يتأثّر بتغيّر الإدارات الأميركيّة وبتقلّب الأوضاع السياسيّة. وأكّد كلّ رئيس أميركي في خطاب تنصيبه التزامه بأمن "إسرائيل" واستقرارها، وهو التزام لم يرتبط بالإدارات الأميركيّة، بل يعتبر قضيّة وثيقة بالإستراتيجيّة العامّة للولايات المتّحدة، لذلك ندُر انتقاد "إسرائيل" من قبل المسؤولين الأميركيّين مهما كانت ارتباطاتهم الحزبيّة. كما لم يتأثّر الدعم الأميركي لها حتّى في أوقات الخلاف والتوتّر النادرة بين الإدارة الأميركيّة وحكومة "إسرائيل" (الدعم الأميركي لإسرائيل، 2023).

وتعدّ "إسرائيل" المتلقّ الأوّل للمساعدات الخارجيّة الأميركيّة، ووفقًا للمؤشّرات الرسميّة الأميركيّة، بلغت المساعدات الإجماليّة المقدّمة من الولايات المتّحدة لـ"إسرائيل" بين عامي 1946 و2023 نحو 158.6 مليار دولار. وتذهب معظم المساعدات الأميركيّة إلى قطاع "إسرائيل" العسكري، وقد بلغ حجم المساعدات الأميركيّة العسكريّة لـ"إسرائيل" في الفترة ذاتها، نحو 114.4 مليار دولار، إضافة إلى نحو 9.9 مليارات دولار خصّصت للدفاع الصاروخي (الدعم الأميركي لإسرائيل، 2023). ومن أشكال دعم الولايات المتّحدة لـ"إسرائيل" مذكّرة التفاهم الأميركيّة-"الإسرائيليّة" البالغة 38 مليار دولار لمدة 10 سنوات التي وقعتها الدولتان في عام 2016. وبموجب هذه المذكّرة، تقدّم الولايات المتحدة

(2) الحركة التطهريّة هي مذهب بروتستانتي يجمع خليطًا من الأفكار اللاهوتيّة، والأخلاقيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، وتستند تعاليمهم إلى الإيمان بالكتاب المقدّس مصدرًا وحيدًا للدين من دون العودة للقدّيسين ورجال الكنيسة. ويعتقدون أنّ الله اختارهم وفضّلهم على العالمين.

(3) الصهيونيّة المسيحيّة هي جماعة من المسيحيّين، المنحدرين من الكنائس البروتستانتيّة، التي تؤمن بأنّ قيام "إسرائيل" عام 1948 كان ضرورة لإتمام نبؤات الكتاب المقدّس.

سنويًا 3.3 مليار دولار للتمويل العسكري و500 مليون دولار لبرامج دفاعها الصاروخي (U.S. Relations With Israel, 2021). ومنذ بدء حرب "إسرائيل" على غزّة في 7 تشرين الأوّل 2023، سنّت الولايات المتّحدة قانونًا يوفّر ما لا يقلّ عن 12.5 مليار دولار من المساعدات العسكريّة لـ"إسرائيل" (Jonathan Masters, 2024). ويعكس حجم الدعم الأميركي لـ"إسرائيل" مقدار الاهتمام الذي توليه الإدارات الأميركيّة المتعاقبة لتثبيت وجود "إسرائيل" وضمان أمنها في الإقليم.

أمّا على صعيد العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة والعلميّة بين الولايات المتّحدة الأميركيّة و"إسرائيل" فترتكز على تجارة ثنائيّة تبلغ قيمتها ما يقارب الـ50 مليار دولار سنويًا. وتقوم الدولتان بتنسيق التبادلات العلميّة من خلال المؤسّسات الثنائيّة العلميّة والزراعيّة والتنميّة والبحوث الصناعيّة. حيث تعمل هذه المؤسّسات على تسهيل التبادل الأكاديمي الذي يفيد التقدّم في العلوم في كلّ من "إسرائيل" والولايات المتّحدة. وقد دعمت وزارة الخارجيّة الأميركيّة، بالتعاون مع الحكومة "الإسرائيليّة"، أكثر من 3400 طالب وباحث أميركي و"إسرائيلي". وتوفّر سفارة الولايات المتّحدة الأميركيّة في "إسرائيل" للطلّاب الإسرائيليّين المتميّزين فرصًا للدراسة في الولايات المتّحدة. كما تدعم السفارة الأميركيّة الكثير من البرامج والتبادلات لطلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والقادة الصاعدين والمهنيّين الإسرائيليّين (The United States-Israel Relationship, 2022).

سياسيًّا، دعمت الولايات المتحدة "إسرائيل" في المؤسّسات الدوليّة كالأمم المتّحدة وخصوصًا في مجلس الأمن، ووقفت في وجه المحاولات العربيّة والدوليّة الهادفة إلى إنصاف القضيّة الفلسطينيّة داخل مجلس الأمن، عبر استخدامها حق النقض لإحباط مشاريع قرارات تدين "إسرائيل". وبلغ عدد مرّات استخدام الفيتو الأميركي لصالحها 45 مرّة من عام 1972 حتى عام 2023. بما فيها قرار إفشال مشروع القرار الذي يدعو إلى هدنة إنسانيّة للسماح بوصول المساعدات إلى غزّة. وتسارع واشنطن دائمًا إلى حماية "إسرائيل" في اعتداءاتها المتكرّرة على غزّة ولبنان وسوريا، وتسارع إلى مطالبة الأطراف بضبط النفس، في حين تشجب واشنطن عمليّات المقاومة وخصوصًا الفلسطينيّة وتصفها بأبشع عبارات الذم والاستنكار. وفي عهد الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترامب" تطوّر الأمر إلى فرض واشنطن عقوبات سياسيّة واقتصاديّة على الدول التي تصوّت ضدّ "إسرائيل"، وصولًا إلى انسحابها من مؤسّسات تابعة للأمم المتّحدة، وإيقاف دفع حصّتها في تمويل تلك المؤسّسات، بحجّة اتخاذها قرارات ضدّ "إسرائيل". كما رعت الولايات المتّحدة مفاوضات عربيّة-"إسرائيليّة" أدّت إلى اتفاقات "سلام" لصالح "إسرائيل"، فمنحتها مزيدًا من السيطرة على الأراضي العربيّة والفلسطينيّة على حساب الحقوق العربيّة (الدعم الأميركي لإسرائيل، 2023).

يظهر الجدول التالي تطوّر الدعم الأميركي لـ"إسرائيل" وأهميّته لضمان أمنها عسكريًّا واقتصاديًّا:

الفترة الزمنيّة	الدعم العسكري (مليار دولار)	الدعم الاقتصادي (مليار دولار)	ملاحظات
1970-1949	0.5 ≈	2.0 ≈	مساعدات اقتصاديّة أساسيّة؛ دعم عسكري محدود.
1984-1971	12.0 ≈	10.0 ≈	زيادة كبيرة في الدعم العسكري بعد حرب 1973.
1998-1985	25.0 ≈	15.0 ≈	توقيع اتفاقيّة التجارة الحرّة عام 1985؛ استمرار الدعم الاقتصادي.
2007-1999	24.0 ≈	7.0 ≈	بدء تقليص الدعم الاقتصادي تدريجيًّا.
2018-2008	38.0 ≈	0.5 ≈	انتهاء الدعم الاقتصادي المباشر تقريبًا وتركيز على الدعم العسكري.
2024-2019	50.0 ≈	0.0 ≈	تنفيذ مذكرة التفاهم لعام 2016 وتقديم دعم عسكري إضافي خلال النزاعات.
المجموع:	149.5 ≈	34.5 ≈	دعم مطلق لـ"إسرائيل"

يبيّن الجدول أنّ الدعم العسكري تصاعد بعد حرب عام 1973، أمّا الدعم الاقتصادي فكان محوريًا لدعم الاقتصاد الإسرائيلي الناشئ، لكنّه بدأ بالتراجع في التسعينيّات، مع نمو الاقتصاد الإسرائيلي واعتماده على قطاع التكنولوجيا. وخلال النزاعات الكبرى، مثل حرب غزّة 2023، قدّمت الولايات المتّحدة مساعدات إضافيّة، حيث بلغ إجمالي الدعم العسكري في عام 2024 حوالي 17.9 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ سنوي مسجّل حتى تاريخه (Jonathan Masters, Will Merrow, 2024).

ثالثًا: السعي لردع إيران و"مكافحة الإرهاب" وتحقيق الاستقرار في المنطقة

ترتكز سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة، التي تتّسم بالواقعيّة، على إيجاد عدوّ خارجي، غالبًا ما يتمّ المبالغة في توصيف خطره، لاستخدامه كمحفّز يساهم بتوحيد المجتمع الأميركي. تبعًا لذلك؛ تتبنّى واشنطن سياسات داخليّة وخارجيّة تبرّر بوجود هذا العدو. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تعتبر الولايات المتّحدة منطقة الشرق الأوسط مصدرًا لمعظم الحركات المسلّحة التي تسعى إلى استهداف المصالح الأميركيّة. في المقابل، ووفقًا للمصالح التي ترسم العلاقات الدوليّة، تعمل واشنطن على إبقاء التوازن بين "التحالف الشيعي" و"التحالف السني" دون تحقيق غلبة لأيّ منهما، وذلك منعًا لظهور قوّة "كبرى" إقليميّة يصعب التحكّم بسياساتها الخارجيّة. فالولايات المتّحدة لا تكترث بالصراع الطائفي في الشرق الأوسط، ولا ترى فيه تهديدًا لمصالحها، بقدر ما هو إضعاف للمنطقة برمتها، ومساهمة مجانيّة من أنظمة المنطقة في تحقيق المصالح الأميركيّة بأثمان أقل. وحتّى يمكن القول أنّ واشنطن أذكت الصراع الطائفي في العراق بعيد احتلاله عام 2003، وتحالفت مع حكومات مارست الطائفيّة وزادت من حدّتها. وفي مطلق الأحوال؛ فالولايات المتّحدة لن تسمح بانتصار طرف على آخر، لأن ذلك سينتج قوّة إقليميّة تهدّد مصالحها، لذا لا تجد واشنطن أيّة مشكلة في التقارب مع طهران عند مراعاتها المصالح الأميركيّة في المنطقة، ومعاداتها في الحالة المعاكسة (منار محيسن، 2024).

تطرّق "زلماي خليل زاد"[4]، في كتابه "المبعوث" الصادر عام 2016، إلى التنسيق الأميركي-الإيراني الذي ارتقى إلى مستوى التناغم قبيل وأثناء الاحتلال الأميركي للعراق. كما قاتلت القوّات الأميركيّة الجويّة تنظيم "داعش" في العراق إلى جانب الجماعات الشيعيّة المسلحّة، كالحشد الشعبي، ما حصر المواجهة بين الولايات المتّحدة والمجموعات السنيّة التي صنّفتها واشنطن بـ"الإرهابيّة" (منار محيسن، 2024). لكنّ إيران لعبت دورًا مقلقًا للولايات المتّحدة بعد حرب غزّة عام 2023، عبر مساندتها فصائل المقاومة في حربها مع "إسرائيل"، وكذلك في وقوف إيران إلى جانب الصين في نزاع النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بين الصين والولايات المتّحدةن بينما شهد الموقف العربي، وخصوصًا السعودي، تذمّرًا من الدور الأميركي في المنطقة بسبب عدم تأييد الولايات المتّحدة مع حلفائها في مواجهة التمدّد الإيراني.

بعد أن كان الشرق الأوسط في صلب الاهتمام الأميركي؛ تحوّلت الاستراتيجيّة الأميركيّة منذ ولاية الرئيس "باراك أوباما" للتركيز على تنافسها المتصاعد مع الصين، ساعيةً إلى تخفيف وجودها العسكري في المنطقة، محاولةً الاعتماد على حلفائها الإقليميّين للحفاظ على الاستقرار. وبالرغم من فرض الشرق الأوسط ذاته على الأجندة الأميركيّة خلال عهدي الرئيسين "أوباما" و"ترامب"، إلّا أنَّ إدارة الرئيس "بايدن" كانت ترى، قبل اندلاع حرب غزّة، أنّ مشكلات الشرق الأوسط لم تمنع تحوُّلها نحو الشرق، لكنّ الاستراتيجيّة الأميركيّة أدَّت لتعرّض النفوذ الأميركي لتحدِّيات، أبرزها تصاعد النفوذ الإيراني واقتراب طهران من العتبة النوويّة. فأتاح تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة مدّ إيران لنفوذها الإقليمي، معزّزةً تواجدها على مشارف الممرّات البحريّة الإستراتيجية، كما شنّت المزيد من الهجمات غالبًا غير المباشرة ضدّ القواعد الأميركيّة في المنطقة. ومع تعثُّر المفاوضات النوويّة، عزّزت إيران قدراتها على تخصيب اليورانيوم بنسبة فاقت الـ60%. كما عزّزت تحالفها مع كلّ من الصين وروسيا وفنزويلا وكوريا الشماليّة، ضمن سياسة تهدف لبناء تحالُف مناهض للهيمنة الأميركيّة على الساحة الدوليّة (محمود أبو القاسم، 2024).

كما شهدت علاقات الولايات المتّحدة مع بعض حلفائها التقليديّين توتّرًا؛ إذ شعر هؤلاء بالإحباط بسبب تجاهلها لمصالحهم، فتبنّوا بسبب ذلك سياسة تتّسم بالاستقلال أكثر عنها، وليبدأوا في تنويع شراكاتهم الاستراتيجيّة. وكان ذلك مقدّمة لاتفاق سعودي-إيراني برعاية صينيّة، وبدأت إعادة دمج سوريا في المحيط العربي، فشهدت المنطقة تحوّلات هامّة بدون مشاركة الولايات المتّحدة (محمود أبو القاسم، " 2024، ص. 21). لكنّ ذلك تبدّل بعد حرب غزّة؛ إذ أدّت هذه الحرب إلى تفاقم الأزمة الإنسانيّة، وارتفاع النداءات الدوليّة لحماية المدنيّين، وبدا أنَّ الولايات المتحّدة تتحمّل مسؤولية الحرب، كونها تحول دونَ وقفها. لذا بدأت إدارة الرئيس "بايدن" في ممارسة بعض الضغوط على "إسرائيل" للتخفيف من حدّة الأزمة، وضبط النفس، في محاولة لحماية المدنيّين (Emma Ashford, 2024). وأيضًا في هذا الإطار تبرز دعوات واشنطن للحوثيين وغيرها من الميليشيّات للتهدئة، وكذلك المفاوضات التي أدّت إلى تبادل عدد من الأسرى وإدخال بعض المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الزيارات الرسميّة، التي قام بها المبعوث الأميركي "آموس هوكستين" إلى كلّ من لبنان و"إسرائيل" لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1701، وتفعيل المفاوضات الهادفة لترسيم الحدود البرّية والبحريّة بينهما (كسْر قواعد الاشتباك، 2024).

لكن يبدو أنّ الجهود الأميركيّة لتحقيق الاستقرار في المنطقة تصطدم بالصراع المتصاعد نتيجة حرب غزّة وتداعياتها فالصراع يوفّر بيئة خصبة لتنامي "التطرّف والإرهاب"، ما يشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن في المنطقة وحتّى للأمن القومي الأميركي. ويؤدّي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، ما يعيق جهود الولايات المتّحدة في بناء تحالفات إقليميّة. كما يؤدّي تدفّق اللاجئين والنزوح الجماعي للفلسطينيّين إلى أزمات إنسانيّة، ما يضع ضغوطًا على الدول المجاورة ويؤثّر على الاستقرار الإقليمي.

(4) زلماي خليل زاد هو دبلوماسي أميركي سابق ومستشار في مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة (CSIS)، وهو من أصول افغانيّة وشغل منصب سفير الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة ومنصب السفير في أفغانستان والعراق في عهد الرئيس "جورج دبليو بوش".

المطلب الثاني: المصالح الأميركيّة المتجدّدة في الشرق الأوسط:

استمرّت استراتيجيّة الأمن القومي بـ"التحوّل نحو آسيا"، التي وضعها الرئيس الأسبق "باراك أوباما" الهادفة إلى التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي، والاهتمام بالنفوذ الصيني المتنامي، بتحديد معالم السياسات الخارجيّة الأميركيّة للإدارات الأميركيّة اللاحقة؛ فاحتواء الصين يبقى الهدف المركزي للسياسات الأميركيّة الخارجيّة، والتي تسعى بقية السياسات بما فيها سياساتها الخارجيّة في الشرق الأوسط لخدمة هذا الهدف المركزي. فما هي أهداف السياسات الأميركيّة في المنطقة التي تخدم "التوجّه نحو آسيا"؟

أوّلًا: احتواء النفوذين الصيني والروسي

يبدو أنّ "التحوّل الأميركي نحو آسيا" يعود للأهميّة الاستراتيجيّة المتصاعدة لهذه المنطقة، التي غدت منطقة التنافس الأهمّ بين القوى الكبرى، فهي محرّك النموّ في العالم، كونها تضمّ حوالي نصف سكّان العالم، وتسهم بـ40% من الناتج الإجمالي العالمي، وهي منطقة لأسرع الاقتصادات نموًّا في العالم، ورائدة الترتيبات التجاريّة العالميّة الجديدة. واعتبرت الولايات المتّحدة في استراتيجيّة الأمن القومي الصادرة عام 2022 أنّ الصين هي التحدّي الأكبر والأكثر خطورة حيث "تمتلك النيّة، وبشكل متزايد، على إعادة تشكيل النظام الدولي لصالح نظام يميل لصالحها" (Antony J. Blinken, 2022). وبالرغم من أنّ التقارير الدوليّة تشير إلى تصدّر الولايات المتّحدة الأميركيّة للقوى المتنافسة في المنطقة، كونها متفوقّة على كلّ من الصين، واليابان، والهند، وروسيا. لما تملكه من القدرات الاقتصاديّة والعسكريّة، والموارد المستقبليّة، والتأثير الثقافي، إلّا أنّ الصين تنافس الولايات المتّحدة وحتّى تسبقها في كلٍّ من النفوذ الدبلوماسي والعلاقات الاقتصاديّة، ما يعكس نموّها السريع وقوّتها المتزايدة (خالد محمود، 2024). الأمر الذي يقلق الولايات المتّحدة ويستدعي تدخّلها.

تظهر تحديات عدّة أمام السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط والتي تهدف إلى التمكّن من "التوجّه إلى آسيا"؛ فدول المنطقة مدركة لحقائق التطوّرات العالميّة، خصوصًا ما يتعلّق بالتنافس الدائر ضمن النظام الدولي بين كلّ من الولايات المتّحدة والصين وروسيا، و هذا التنافس يحتدم في ظلّ التحالف الذي يتوثّق بين الصين وروسيا ضمن اتفاق الشراكة الاستراتيجيّة بينهما، وتأكيد الدولتين عزمهما على "تعزيز التعاون بين القوّات المسلّحة الروسيّة والصينيّة، وإعلان الصين، عبر إعلامها أنّها "مستعدّة للعمل مع روسيا وجميع القوى التقدّميّة في جميع أنحاء العالم لمواجهة القطب الواحد (أميركا) والترهيب". ويزيد من حدّة هذه التحديات جدّيّة الصين في مساعيها لتوسيع مناطق نفوذها عبر عقد شراكات اقتصاديّة واستراتيجيّة مع أهمّ الدول الإقليميةّ في المنطقة. وتأكّدت هذه الجدّيّة من خلال القمم الثلاث التي شارك فيها الرئيس الصيني "تشي جينغ بينغ" في المملكة العربيّة السعوديّة بتاريخي 8 و2022/12/9 حين عقدت كلّ من القمّة الصينيّة-السعوديّة، والقمّة الصينيّة-الخليجيّة، والقمة الصينيّة-العربيّة. وأكّد الرئيس الصيني، في كلماته أمام الحاضرين في القمم الثلاث، احترام ظروف الدول الوطنيّة، بعيدًا عن فرض الوصاية والهيمنة، وعلى التقارب الحضاري التاريخي الصيني-العربي، وعن تدعيم "جوهر الحضارة الشرقيّة" بدلًا من طرح الغرب من "صراع بين الحضارات"، غامزًا من السياسة الأميركيّة في المنطقة، داعيًا إلى حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة قائم على "حلّ الدولتين"، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيّة، وإقامة الدولة الفلسطينيّة بحدود الـ1967 وعاصمتها القدس الشرقيّة (محمّد إدريس، 2023).

ترافق نجاح الصين في إقامة شراكات استراتيجيّة مع كلٍّ من إيران والسعوديّة، والتي تمّ توقيعها خلال زيارة الرئيس الصيني للرياض عام 2022، مع تحقيق روسيا اختراقات مهمّة في علاقاتها مع دول المنطقة، أبرزها تلك التي عزّزتها مع إيران، والتي أثارت قلق الإدارة الأميركيّة معتبرةً أنّها تسبّب أضرارًا بأوكرانيا والدول المجاورة لإيران والمجتمع الدولي. وكذلك العلاقات الروسيّة-التركيّة التي برزت في السياسات المنسّقة بين الدولتين بخصوص أوكرانيا، بما فيها اتفاقات تصدير الحبوب والأسمدة من أوكرانيا، كما ظهر في تفعيل المحادثات التركيّة السوريّة ولو في بداياتها، والتي يجري الحديث فيها عن عقد قمّة تركيّة-سوريّة، وعودة اللاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم، والعمل على إيجاد حلٍّ للأزمة السوريّة بعيدًا عن التدخّلات والتعقيدات الأميركيّة. كما امتد الوجود الروسي إلى أشكال متنوّعة من العلاقات الاقتصاديّة والعسكريّة مع دول المنطقة، وظهر جليًّا في موقف السعوديّة من قرار "أوبك-بلس" بخفض إنتاج النفط على عكس المطالب الأميركيّة، والذي اعتبرته الولايات المتّحدة دعمًا سعوديًّا لروسيا بعد أن كانت المملكة تعدّ داعمًا تلقائيًّا للسياسات الأميركيّة، فبدا ذلك بداية تحقيق الحكومات في المنطقة للتوازن بين بكين وواشنطن (محمّد إدريس، 2023).

تشكّل العلاقة التي تربط الولايات المتّحدة بـ"إسرائيل" عائقًا بينها وبين الدول العربيّة؛ فإذا كانت الدول العربيةّ تتقبّل، لاعتباراتها الخاصّة، التجاوزات الأميركيّة عبر دعم السياسات العدوانيّة الإسرائيليّة تجاه الشعب الفلسطيني، وإنكار حقوقه الشرعيّة. إلّا أنّ الصين وروسيا تبديان الاستعداد لاحترام المصالح العربيّة والإقرار بالحقوق الفلسطينيّة، لذا ستجد الدول الحليفة لواشنطن مساحة معقولة من التميّز عن السياسات الأميركيّة المنحازة. وستسعى هذه الدول إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع كلّ من الولايات المتحدة والصين وروسيا. ويبدو أنّ واشنطن ما زالت بعيدة عن كسب المنافسة مع الصين وروسيا في الشرق الأوسط، لأنّها لم تبذل جهودًا حقيقيّة لتأمين الاحتياجات لشركائها وفي مقدّمتها الاحتياجات الأمنيّة، والعمل الجدّي لتحقيق شراكة طويلة الأجل مع حلفائها في الشرق الأوسط (غرانت روملي وكارول سيلبر، 2022).

ثانيًا: تعزيز التحالفات التقليديّة والعمل على تحالفات جديدة

تعتمد الإدارة الأميركيّة الحاليّة برئاسة "جو بايدن" سياسة مختلفة عن السياسة التي اعتمدها الرئيس السابق "دونالد ترامب" تجاه دول الشرق الأوسط الحليفة وخصوصًا المملكة العربيّة السعوديّة؛ فتعمل الولايات المتّحدة على تعزيز علاقاتها مع حلفائها وشركائها، وذلك في سياق احتواء الصين ومواجهة نفوذها المتنامي، ومواجهة السياسات الروسيّة الساعية لتعزيز نفوذها، وذلك عبر محاولة تخفيض العنف العسكري في المنطقة، وإعادة التفاوض حول العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وإعادة النظر في علاقات واشطن بالرياض. بعد أن دفع الانشغال الأميركي بالصين وتفاقم الأزمة الأوكراني، إضافةً إلى عدم تنفيذ واشنطن لالتزاماتها بشأن حماية الأمن الخليجي، السعوديّة إلى البحث عن شراكات أخرى، بهدف التعاون وحماية أمنهما الاستراتيجي. وأبرز التجليات كانت استعادة العلاقات السعوديّة–الإيرانيّة برعاية الصين، الأمر الذي هدّد مكانة الولايات المتّحدة الأميركيّة في الشرق الأوسط بالرغم من الرغبة واشنطن بمواصلة الهيمنة وعدم السماح لأيّة قوّة بمزاحمة النفوذ الأميركي في المنطقة، التي طالما اعتبرتها منطقة حيويّة لمصالحها الاستراتيجيّة (أورنيلا سكّر،، 2022).

أكّد الرئيس الأميركي "جو بايدن" في قمّة عُقِدت في المملكة العربيّة السعوديّة، أنّ لإدارته رؤية واضحة حول الشرق الأوسط، وأنّ الولايات المتّحدة ستبقى شريكًا نشطًا في المنطقة. وأنّ بلاده ستدعم الشراكة مع الدول التي تلتزم بمبادئ النظام العالمي. مضيفًا أنّ بلاده تدعم التعاون بين دول المنطقة بما فيها "إسرائيل"، متّهمًا إيران بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، مضيفًا أنّ واشنطن ستواصل جهودها الدبلوماسية للضغط على البرنامج النووي الإيراني حريصةً على ألّا تحصل طهران على سلاح نووي. وأنَّ إدارته ستُعيد بناء الثقة وستحقّق نتائج حقيقيّة، وأنّها ستعمل على أن يكون الشرق الأوسط منطقة أكثر اتحادًا ممّا كانت عليه منذ سنوات. وبالفعل ركّزت الولايات المتّحدة جهودها على تعزيز بنية دفاعاتها الجوّيّة والبحريّة في المنطقة، من خلال شراكات جديدة، ودعم البنية التحتيّة عبر العراق والخليج والأردن، وعقد اتفاقيات التجارة الحُرّة في جميع أنحاء المنطقة، وفتح المجال الجوّي، بما في ذلك أمام الطائرات الـ"إسرائيليّة"، للتحليق فوق المملكة العربيّة السعوديّة. وبذلك نجحت الولايات المتّحدة في إحداث بعض الاختراقات، لا سيّما مع حلفائها القُدامى، وذلك عبر المناورات المشتركة، والزيارات الرسميّة، إضافةً إلى المحادثات والتنسيق خلف الكواليس (في ختام جولة، 2022).

شكّلت "اتفاقيّات إبراهيم"(5) لإعادة رسم التوازنات الإقليميّة رافعة مهمّة للإستراتيجيّة الأميركيّة في المنطقة؛ لأنّ الولايات المتّحدة سعت إلى رسم الشرق الأوسط من منظور أميركي، حيث استبدلت جهود صنع السلام بـ"اتفاقيّات إبراهيم"، مع العمل على استبعاد الفلسطينيّين عن أيّ دور في العمليّة. وافترضت واشنطن أنّها بتشجيع التعاون الإقليمي، يمكنها تأجيل السلام بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، في ظلّ سعي الحكومة "الإسرائيليّة" لاستبعاد أيّة تسوية للقضيّة الفلسطينيّة، حيث عملت على إبرام اتفاقيّات منفصلة مع بعض الدول العربيّة في المنطقة. وكانت المفاوضات تجري مع السعوديّة قبل اندلاع "طوفان الأقصى" حتّى تنضم إلى هذه الاتفاقيّات، لكنّ شروط الرياض عطّلتها، كون المملكة أصرّت على تسوية عادلة للقضيّة الفلسطينيّة قبل إبرام الاتفاقيّة، وكانت هذه المفاوضات في حال نجاحها ستعتبر مكسبًا أميركيًّا كبيرًا في طريق استعادة واشنطن تأثيرها الإقليمي بعد سنوات من التراجع في المنطقة (Marwan Muasher, 2024).

عملت واشنطن كذلك على دمج حلفائها الإقليميّين في مشاريع دوليّة؛ ولتحقيق غايتها دشّنت الولايات المتّحدة ما عُرف بتحالف "I2U2"(6) بين الهند و"إسرائيل" والإمارات والولايات المتّحدة، و"منتدى النقب"(7)، والهدف المعلن لهذه المنتديات هو العمل على معالجة التحدّيات، بدءًا من الأمن الغذائي إلى وتغيُّر المناخ وصولًا إلى تحقيق الأمن الإقليمي. كما أطلقت واشنطن طريقًا تجاريًّا جديدًا يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا عبر السِكَك الحديديّة والموانئ، إيذانًا بـ"عصر جديد من الاتصال"، في ردّ مباشر على "مبادرة الحزام والطريق" الصينيّة. ومن الواضح أنَّ هذه المشاريع تهدف إلى دمج حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط مع حلفائها في منطقة جنوب شرق آسيا وآخرين في الغرب، في إطار السعي لاحتواء الصعود الصيني (Nadeen Ebrahim, 2023). لقد سعت الولايات المتّحدة بذلك إلى عرقلة التفاهمات الهادفة للحدّ من نفوذها على الصعيد الإقليمي، وتعزيز تحالفاتها الإقليميّة الهادفة لمواجهة التنافس الإقليمي، بما في ذلك تصاعد النفوذ الصيني، والانفتاح الإيراني على دول المنطقة.

سعت واشنطن إلى تعزيز جهودها من أجل تأمين الاستقرار وتحقيق الردع الإقليمي بهدف إتاحة المجال لها لنقل قسم من قدراتها إلى مناطق الصراع والتنافس في أوروبا وجنوب شرق آسيا. فعملت على تعزيز العلاقات بين الإمارات العربيّة المتّحدة وتركيا، وبين الأخيرة

(5)اتفاقّيات إبراهيم (Abraham Accords) هي اتفاقيات السلام التي عُقِدت بين "إسرائيل" وكلّ من الإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين.

6() The I2U2 Group is a grouping of "Israel", India, the United Arab Emirates, and the United States. The group released on 14/7/2022, states that the countries aim to cooperate on joint investments and new initiatives in energy, water, transportation, health, space and food security.

(7)"منتدى النقب" اجتماع عقد في أذار 2022 على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في النقب، وحضره ممثّلون عن الدول الست المشاركة في المنتدى، الإمارات، والبحرين، والمغرب، ومصر، والولايات المتحدة و"إسرائيل"، وأعلن المجتمعون أنّ المنتدى يهدف إلى تعزيز التعاون بين أعضاءه وتحقيق مصالح شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني.

و"إسرائيل"، وبين كلّ من قطر والبحرين والإمارات العربيّة المتحّدة. كما عملت على حلّ الأزمات المتشعّبة في المنطقة؛ فتوسّطت في رسم الحدود البحريّة بين لبنان و"إسرائيل"، وتمسّكت بالمسار الدبلوماسي لحلّ الخلافات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وإمكانيّة إعادة إحياء اتفاق 2015. كما تمكّنت واشنطن وطهران من عقد اتفاق حول تبادل السجناء بين البلدين، فبدت واشنطن من خلال هذا النشاط الدبلوماسي حريصةً على دعْم الأمن والاستقرار الإقليمي، وبالتوازي سعت واشنطن إنشاء هيكل أمني إقليمي يضمّ "إسرائيل"، تتحمّل بواسطته دول المنطقة عبء تحقيق الأمن والاستقرار، ومواجهة المخاطر والتحدِّيات، بإشراف مباشر من الولايات المتّحدة، وبمواجهة إيران كـ"عدوّ" مشترك لحلفاء واشنطن (Brett McGurk, 2023).

لكنّ الجهود الأميركيّة تضرّرت بسبب انحياز واشنطن المطلق ودعمها غير المحدود للعدوان الإسرائيلي على غزة، فبدت شريكًا كاملًا في جرائم الإبادة الإسرائيليّة في القطاع؛ فأدّى ذلك إلى تضرّر صورة الولايات المتّحدة عربيًّا وإسلاميًّا. كما ألحق الدعم الأميركي المطلق لـ"إسرائيل" الضرر بالقيم الحضاريّة الغربيّة وادعاء الغربي بحماية الحريّات وحقوق الإنسان وخصوصًا حقوق المرأة والطفل، التي طالما سعت الولايات المتّحدة لترويج ذاتها كمدافع أوّل عنها. فكيف عملت واشنطن على المواءمة بين مصالحها في المنطقة وبينّ توفير الغطاء الكامل لـ"إسرائيل" في جرائمها بقطاع غزّة؟

ثالثًا: العمل على حماية المصالح الأميركيّة بعد حرب "غزّة"

حاولت الولايات المتّحدة استيعاب تداعيات "عمليّة طوفان الأقصى"(8)، وما تلاها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزّة، على النفوذ الأميركي في المنطقة؛ فعملت على تحقيق التوازن بين عدَّة أهداف متشابكة، فأظهرت التضامن الكلّي مع حليفتها الدائمة "إسرائيل"، وسعت إلى تنسيق علاقاتها مع حلفائها من الدول العربيّة، كما جهدت لاحتواء حرب غزّة بغية منع تمدّدها إقليميًّا ودوليًّا، وحاولت الحفاظ على صورتها ومكانتها الدوليّة في ظلّ انتهاكات حليفتها "إسرائيل" للقواعد والقِيَم التي طالما تبنّتها، وكذلك حرصت على الحفاظ على شعبيّة الحزب الديمقراطي قبل الانتخابات الرئاسيّة، لكن يبدو أنَّها كانت محاولة لتحقيق التوازن صعب التحقيق بين عدَّة أهداف متعارضة. إذ أنَّ منطق الهيمنة والقوّة يبقى مسيطرًا في ظلّ السلوك الأميركي المتراجع عن مبادئ الدبلوماسيّة، لصالح القوَّة والانخراط العسكري. كما أنَّ التطوُّرات فرضت على واشنطن تغيير بعض مواقفها، فظهر التردّد على السياسة الأميركيّة. وصولًا إلى اتهام واشنطن بتوظيف "طوفان الأقصى"، لإعادة الانتشار العسكري، في إطار سعيها لتأمين مكانتها الدوليّة، واحتواء خصومها وإحباط خططهم الاقتصاديّة والسياسيّة (محمود أبو القاسم، 2024).

خلقت عمليّة "طوفان الأقصى" وأسلوب التعاطي الأميركي واقعًا جديدًا في المنطقة؛ فبرزت الخشية الأميركيّة من تطوّر الحرب في المنطقة إلى حرب استنزاف طويلة تضاف إلى الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة لتصبحا حربين مفتوحتين زمنيًّا، خصوصًا أنّ موسكو استغلّت لانشغال واشنطن بحرب غزّة لتكثيف هجماتها ضدّ القوات الأوكرانيّة، وتحقيق تقدّم عسكري على العديد من خطوط المواجهة، على الرغم من الانتكاسة التي طالت إقليم "كورسك" الروسي. كما اشتدّ القلق الأميركي من تداعيات محتملة للحرب على استقرار بعض الحكومات الإقليميّة الحليفة، نتيجة تعاظم الغضب الشعبي من مواقف تلك الحكومات في ظلّ جرائم الحرب الإسرائيليّة. إذًا أضرّت الحرب في غزّة بالاستراتيجية الأميركيّة الهادفة لاستعادة الهدوء في المنطقة، وتقليص انخراط القوّات الأميركيّة بالصراعات المسلّحة فيها. كما أدّت عمليّات الحوثيّين في اليمن عبر استهداف السفن المتّجهة لـ"إسرائيل" إلى تهديد الملاحة في البحر الأحمر، وإلحاق الضرر بالتجارة الدوليّة والمصالح الأميركيّة والغربيّة و"الإسرائيليّة"، ما استدعى ردًّا غربيًّا بواسطة ضربات جويّة لأهداف "حوثيّة" في اليمن، غير أنّ ذلك لم ينجح في التأثير على مواصلة الحوثيّين لهجماتهم البحريّة (التقدير الاستراتيجي، 2024).

شكّلت عمليّة "طوفان الأقصى" تناقضًا لسياسة الرئيس الأميركي "جو بايدن"، الذي أكّد أنّ الاعتماد الزائد على القوّة العسكريّة، بدلًا من تنويع وتوظيف أدوات القوّة التي تمتلكها الولايات المتّحدة، كان من الأخطاء الاستراتيجيّة التي ارتكبتها الإدارات السابقة، بعد أن كلّفت الحروب الطويلة التي شنّتها الولايات المتّحدة حول العالم دماءً وأموالًا لا توصف، لذا اعتبر أنّ الوقت قد حان لإنهائها، مقرّرًا سحب غالبيّة قوّاته المسلّحة من أفغانستان والشرق الأوسط، وحصر مهمّته بهزيمة "القاعدة" وتنظيم "داعش"، على أن يكون استخدام القوّة العسكريّة الأميركيّة الملاذ الأخير لا الأوّل، ووحصر استخدامها للدفاع عن المصالح الحيويّة لواشنطن، وبموافقة واضحة من الشعب الأميركي (Joseph R. Biden, 2020).

إذ دخلت الولايات المتّحدة شريكًا كاملًا لـ"إسرائيل" في حربها على قطاع غزّة، وزودتها بكلّ ما تحتاجه من دعم مالي وعسكري وسياسي وإعلامي، بينها صفقة سلاح ضخمة لـ"إسرائيل" بقيمة تزيد عن 20 مليار دولار أميركي للمساهمة في تعزيز "قوّة دولة إسرائيل"، وسط استمرار العدوان الإسرائيلي على غزّة وتحذيرات من اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط (التكلفة والنوع والتسليم، 2024). مانعةً الإجراءات الدوليّة الهادفة لوقف الحرب أو تجريم الاعتداءات الإسرائيليّة. وبذلك سعت الولايات المتّحدة إلى استعادة "إسرائيل" قوّة الردع وترميم صورتها ودورها

(8)"طوفان الأقصى" عمليّة شنّتها المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزّة على "إسرائيل" فجر يوم السبت 7 تشرين الأوّل 2023.

بعد أضرار عمليّة "طوفان الأقصى". وبالرغم من بعض نقاط الاختلاف التكتيكيّة بين الإدارة الأميركيّة وحكومة "نتنياهو"، غير أنّهما متّفقان على الأهداف الاستراتيجيّة، وأبرزها عدم تشكيل قطاع غزّة مستقبلًا تهديدًا للمصالح الحيويّة للدولتين، لذا تسعى الحكومتان وحلفاؤهما لعدم عودة "حماس" وفصائل المقاومة لحكم قطاع غزّة. لذا دفع صمود الفلسطينيّين الإدارة الأميركيّة لدعم استمرار العدوان الإسرائيلي، على أمل ضمان أمن مستوطنات غلاف غزّة.

المبحث الثاني: أدوات القوّة الوطنيّة للولايات المتّحدة

تُعرَّف القوّة الوطنيّة بأنّها تضافر الموارد المتاحة لدولة ما في سعيها لتحقيق أهدافها الوطنيّة، وتنبع هذه القوّة من عناصر مختلفة، تسمى بالأدوات أو الوسائل. أمّا أدوات القوّة الوطنيّة فتُعرّف عادةً بأنّها الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الدول الأخرى والمنظّمات الدوليّة وحتّى الجهات الفاعلة غير الحكوميّة بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة (Jeremy S. Weber, 2019). وتستطيع الدولة أن تمارس على أدوات القوّة لديها قدرًا كبيرًا من السيطرة، وباستخدامها مجتمعةً تعزّز فرص تحقيق مصالحها الاستراتيجيّة على الساحة الدوليّة. ويمكن تصنيف أدوات القوّة الوطنيّة وفق الأدوات الأساسيّة التقليديّة أي الدبلوماسيّة والمعلومات والقوّة العسكريّة والاقتصاديّة DIME[9]، وتلك الحديثّة التي تمّ التركيز على دراستها من قبل مراكز الدراسات الاستراتيجيّة وهي القدرات الماليّة والاستخباراتية والقانون والتطوّر لتصبح MIDFIELD[10].

المطلب الأول: أدوات القوّة الوطنيّة التقليديّة للولايات المتّحدة

تنبع القوّة الوطنيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة كما لبقيّة الدول من عناصر عدّة ومختلفة، وتسمّى أيضا بالأدوات. وتحدّد استراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتّحدة[11] كيفيّة تخطيط الإدارة الأميركيّة وعلى رأسها الرئيس الأميركي لاستخدام أدوات القوّة لتحقيق أهداف الأمن القومي للولايات المتحّدة. وأهمّ أدوات القوّة الوطنيّة من المنظور الأميركي، الدبلوماسيّة والمعلومات والقوّة العسكريّة والاقتصادية. وغالبًا ما تستخدم هذه الأدوات بتوجيه من مجلس الأمن القومي الأميركي في إطار السعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجيّة الوطنيّة.

أوّلًا: الدبلوماسيّة الأميركيّة ودورها في الشرق الأوسط

يمكن تعريف الدبلوماسيّة بأنّها مجموعة من الأعراف والقواعد والمبادئ الدوليّة التي تعنى بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظّمات الدوليّة التي تُتّبع عند تطبيق القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، عبر إجراء المفاوضات وعقد المؤتمرات الدوليّة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدبلوماسيّة (أحمد كركوب، 2019، ص. 3). ويحظى التمثيل الدبلوماسي الأميركي بأهميّة قصوى بالنسبة للإدارة الأميركيّة نظرًا لقدرته على التأثير بمجريات الأحداث الدوليّة. وازدادت تلك الأهميّة عبر التاريخ، حيث شهدت تعاظمًا خصوصًا بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة، وتولّي الولايات المتّحدة دورًا قياديًّا رائدًا في الشؤون العالميّة. فالدبلوماسيّة هي الأداة الرئيسيّة التي تعتمدها الولايات المتّحدة للتعامل مع الدول الخارجيّة لتعزيز القيم والمصالح والأهداف الأميركيّة، ولطلب الدعم الخارجي لعمليّاتها العسكريّة، وهي الوسيلة الأهمّ لتنظيم التحالفات، مع الدول أو حتّى الكيانات غير الحكوميّة إن بصفة شركاء وحلفاء أو وكلاء. ووزارة الخارجيّة الأميركيّة هي الجهاز الحكومي الأميركي الذي يتولّى الشؤون الخارجيّة. وبالرغم من السعي لتكريس دور الدبلوماسيّة، يمكن في بعض الأحيان للتهديد الجدّي باستخدام القوّة، أن يعزّز فعاليّة العمليّة الدبلوماسيّة. فالقادة العسكريّون كما السياسيّون مسؤولون عن مواءمة الأنشطة العسكريّة مع الدبلوماسيّة. ويضطلع رئيس البعثة، عادة السفير الأميركي، وفريق عمل السفارة بمسؤوليّة تكييف الأنشطة الدبلوماسيّة لبلاده في الدولة المعيّن فيها لخدمة المصالح الأميركيّة فيها وفق توجّهات وزارته.

تتميّز الدبلوماسيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط بالتعقيد والتحدّيات الكبيرة، إذ تتناول السياسة الأميركيّة في المنطقة مجموعة متنوّعة من القضايا، بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي، والأزمة السوريّة، والعلاقات الأميركيّة-الإيرانيّة المتوتّرة. فالولايات المتّحدة تتمتّع بعلاقات مميّزة مع حلفائها الرئيسيّين في المنطقة، وفي طليعتهم "إسرائيل" والمملكة العربيّة السعوديّة. لكنّ التطوّرات في المنطقة أدّت إلى ضعف في الموقف الأميركي في الشرق الأوسط، وبدأت القوّة العظمى تفقد تأييد العديد من حلفائها، بالرغم من الوعود التي أعلنها الرئيس "بايدن" بإحياء العلاقات التحالفيّة مع الدول الشرق أوسطيّة بعد أسلوب الحكم الفوضوي إلى حدّ ما في سنوات حكم الرئيس "ترامب". ومع ذلك، يبدو من الواضح الآن أن الإدارة الحاليّة تشهد شكاوى متزايدة من أدائها في أروقة وزارات الخارجيّة في الشرق الأوسط. فبعد أن كانت إدارة "ترامب"

---

(9) Acronym DIME (Diplomatic, Informational, Military, and Economic).

(10) Acronym MIDFIELD (Military, Informational, Diplomatic, Financial, Intelligence, Economic, Law, and Development).

(11) استراتيجية الأمن الوطني هي خطّة عامّة يعدّها مجلس الأمن القومي وتصدر عن الرئيس الأميركي لتطوير واستخدام وتنسيق عناصر القوّة الوطنيّة لتحقيق الأهداف التي تساهم في تحقيق وحماية المصالح الوطنيّة للدولة.

موضع تقدير كبير من قبل الدول الخليجّة، بفضل تعزيز العلاقات الأميركيّة-الخليجيّة وفي طليعتها مع المملكة العربيّة السعوديّة، لم تنجح إدارة "بايدن" في تسوية أي قضيّة من قضايا المنطقة أو حتّى في إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 مع إيران، أو في استعادة مكانتها لدى الحكّام في الخليج. فمنذ عام 2021 الذي شهد الانسحاب من أفغانستان واستيلاء "طالبان" على السلطة، يُنظر إلى إدارة بايدن على أنّها غير موثوقة وغير راغبة في إظهار القوّة في هذه المنطقة غير المستقرّة جيوسياسيًّا من العالم، ما ترك فرصة سانحة للصين وروسيا لبذل جهود، تبدو ناجحة نسبيًّا، لتحسين علاقاتها مع شركاء أميركا في الشرق الأوسط في محاولة لكسب رضاهم وانتزاعهم من دائرة النفوذ الأميركي (Yanis E. Makhlouf, 2022).

لم تستطع الدبلوماسيّة الأميركيّة مواجهة مرحلة ما بعد الحرب على "غزّة" التعامل بفعاليّة، إنّما تركت العمل لتصارع القوى العسكريّة في الميدان؛ فردًّا على عمليّة "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأوّل والحرب التي تلتها، حدّدت إدارة "بايدن" قائمة قصيرة من الأهداف لدعم حليفتها "إسرائيل" في محاولة استرجاع رهائنها، ومنع توسّع الصراع في الطريق لإنهاء القتال، واعدةً بخطّة لإعادة الإعمار تؤدّي إلى حلّ الدولتين، وجهود تطبيع إقليميّة أوسع بالتنسيق مع الشركاء الإقليميّين والدوليّين. لكّنها لم تتقدّم كثيرًا نحو تحقيق هذه الأهداف، نظرًا لعدم تمكّن إدارة "بايدن" من تأمين التوازن بين الدبلوماسيّة وأدوات الأمن، وما ساعد على ذلك إعطاء العديد من الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط الأولويّة للقوّة العسكريّة على حساب الدبلوماسيّة للحفاظ على السلطة والبقاء كلاعبين فاعلين في الساحة الإقليميّة. لذا، ظلّت إدارة "بايدن" غير قادرة على تحفيز أي من "إسرائيل" أو "حماس" على قبول الشروط الكفيلة لتحقيق أي اتفاق لوقف إطلاق النار. فرغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في البقاء في السلطة، وإصرار "حماس" على استخدام الرهائن بأقصى قدر للمحافظة على النفوذ مكّنت من إفشال مساعي إدارة "بايدن" في التخفيف من حدّة المعارك الحربيّة (Brian Katulis, 2024)، وكذلك لم تنجح مساعي المبعوث الأميركي الخاص إلى لبنان، "عاموس هوكستين"، في جهوده للوساطة بين الأطراف لإيجاد صيغة كفيلة بوقف التصعيد، واعترفت الإدارة الأميركيّة بأنّ فرص نشوب حرب شاملة قد زادت بشكل كبير (التصعيد في لبنان، 2024).

ثانيًا: قدرات الولايات المتّحدة المعلوماتيّة

تتعدّد التعريفات حول قوّة المعلومات، إلّا أنّها تجمع حول كونها أداة مهمّة من أدوات القوّة الوطنيّة، ومورد استراتيجي بالغ الأهميّة للأمن الوطني. وبيئة المعلومات هي مجموع العوامل الاجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة واللغويّة والنفسيّة والتقنيّة التي تؤثّر على كيفية استخلاص البشر للمعلومات والتصرّف بناءً عليها والتأثّر بها، لذا تستخدم المعلومات بغاية التأثير على الهدف. لذا فإنّ قوّة المعلومات هي حصيلة التفاعل بين ثلاثة مكوّنات، يتلخّص الأوّل بالقدرة على جمع البيانات، وتحليلها، ودمجها بهدف استخدامها مع أدوات أخرى من أدوات القوّة الوطنيّة، أمّا الثاني فيتمحور حول القدرة على حماية هذه البيانات من محاولة العدو الحصول عليها أو الولوج إليها وتحويرها والتأثير عليها. والثالث يتلخّص بالقدرة على استعمال هذه البيانات للتأثير على الهدف وغالبًا ما يكون جمهورًا محدّدًا، وهكذا تستخدم الدول وخصوصًا الولايات المتّحدة قوّة المعلومات لتحقيق أهدافها السياسيّة (Joint Warfighting, 2023).

تُعتبر الأنشطة المخابراتيّة التي تقوم بها أجهزة الدولة الأكثر فاعليّة في المكوّن الأوّل. وتاريخيًّا، كانت البيانات التي تمّ الحصول عليها نتيجة فك تشفير الآلة الألمانيّة "إنجما"[12] أثناء الحرب العالميّة الثانية حاسمًا في انتصار الحلفاء. ولكنّ ذلك وحده لا يكفي، خصوصًا في ظلّ التطوّر التكنولوجي، فالأنشطة الدفاعيّة موضوع المكوّن الثاني، والتي تتطلّب العمل على تحقيق الأمن السيبراني لا تقلّ أهميّة. وبالرغم من ذلك، لا يكفي المكوّنان للتوصّل إلى حمل المستهدف على القيام بما يريده مستخدم القوّة المعلوماتيّة، ولا يفسران كيف تمتلك المعلومات قوّة التأثير، التي يمكن فهمها في المفاهيم القائمة مثل "القوّة الناعمة" التي يعرّفها "جوزيف ناي" "Joseph S. Nye"[13] بأنّها نشر ثقافة الأمّة ومعتقداتها ومثلها العليا لمن يقبلها، ويصفها بأنّها القدرة على التأثير فيما تريده البلدان الأخرى (Joseph S. Nye, 1990, P.166.). وتوصف عمليّة التأثير على الهدف بكونها بطيئة وبنتائجها غير المتوقّعة، وبالرغم من ذلك، يمكن لقوّة المعلومات، إذا ما أتيح لها الوقت الكافي والتطبيق الفعّال، أن تحوّل خصم اليوم إلى شريك الغد. فبرزت قوّة المعلومات من خلال ما تمّ عرضه أثناء الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة المندلعة منذ عام 2022، حيث نشرت وزارة الخارجيّة الأميركيّة، وغيرها من الوكالات الغربيّة، وبشكل متكرّر معلومات مفصّلة عن الخطط والأنشطة الروسيّة قبل وأثناء الغزو، ما أفسح المجال للقوّات الأوكرانيّة بالاستعداد لمواجهة ذلك (Julian E. Barnes, 2022). وكان الجيش الروسي قد استخدم، خلال ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، قوّة المعلومات لإقناع السكّان المحليّين بأنّ القوات الروسيّة كانت قوّات دفاع عن النفس أو قوّات شرطة محليّة قبل بداية الضمّ.

(12) آلة "إنجما" "Enigma Machine" هي جهاز تشفير ألماني استعمل على نطاق واسع خلال الحرب العالميّة الثانية لحماية الاتصالات التجاريّة والدبلوماسيّة والعسكريّة

(13) جوزيف ناي (1937) سياسي أميركي وأستاذ العلوم السياسيّة في جامعة هارفارد. شارك بتأسيس مركز الدراسات الليبراليّة الجديدة في العلاقات الدوليّة.

استخدمت الولايات المتّحدة قوّتها المعلوماتيّة في الشرق الأوسط بوسائل مختلفة لتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة، وغالبًا ما دمجتها مع نفوذها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي للتأثير على الرأي العام في الشرق الأوسط، ومكافحة "الإيديولوجيّات المتطرّفة"، وتعزيز تحالفاتها في المنطقة. فركّزت الولايات المتّحدة على استخدام وسائل الإعلام من محطّات إذاعيّة وتلفزيونيّة وشركات الإنتاج السينمائي، كما استثمرت بشكل كبير في وسائل الإعلام المتوجّهة إلى جمهور المنطقة مثل صوت أميركا (VOA)، ومحطّة "الحرّة"، ومجموعة شبكة الشرق الأوسط للإرسال "MBN". لبث الأخبار والمعلومات المتعلّقة بالشرق الأوسط. وهدفت هذه الوسائل إلى الترويج للقيم الغربيّة عمومًا والأميركيّة خصوصًا، وفي طليعتها "الديمقراطيّة" وفق المفهوم الغربي، ومكافحة المعلومات التي اعتبرتها مضلّلة، وقامت بتوفير مصادر للأخبار في المناطق حيث حريّة الإعلام مقيّدة على الإعلام المؤيّد للثقافة الغربيّة (هبة القدسي، 2018).

ركّزت الولايات المتّحدة على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف التواصل المباشر مع شعوب الشرق الأوسط، والترويج للقيم الأميركيّة، ومكافحة الإعلام المناهض لسياساتها الخارجيّة وتستهدف وزارة الخارجية والوكالات الأميركيّة الأخرى منصّات التواصل الاجتماعي للوصول إلى سكّان المنطقة وخصوصًا عنصر الشباب الذي يشكّل الغالبيّة في الشرائح المجتمعيّة في شعوب الشرق الأوسط. فاستثمرت واشنطن في برامج لمكافحة الإعلام الذي صنّفته متطرّفًا، وخصوصًا المروّج لجماعات مثل "داعش" و"القاعدة" والفصائل المؤيّدة للجمهوريّة الإسلاميّة، مع تركيز الجهود على تسليط الضوء على الضرر الذي تسببه هذه الجماعات داخل المنطقة، وتقديم خطاب يهدف إلى تصوير الولايات المتّحدة كحليف لشعوب الشرق الأوسط. كما استخدمت الولايات المتّحدة الأدوات السيبرانيّة لمكافحة الإعلام المناهض وتعطيله، فعملت وحدات الإنترنت الأميركيّة على تحديد ومراقبة وتعطيل المنصّات عبر الإنترنت التي تستخدمها الجماعات المصنّفة بالتطرّف (هاجر عبد الباسط، 2022).

ركّزت الولايات المتّحدة على المنح الدراسيّة، وبرامج التبادل الثقافي مثل برنامج "فولبرايت" "Fulbright"[14] والمبادرات التي تستهدف عنصر الشباب، والمسؤولين الحكوميّين وقادة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فتعزّز بذلك العلاقات مع الطلاب والقادة في الشرق الأوسط، فتروّج واشنطن عبر هذه التبادلات للثقافة الأميركيّة وقيمها وللمبادئ الديمقراطيّة، هادفة لتعزيز التأييد لها بين صفوف هؤلاء. وخلال الاضطرابات التي شهدتها دول المنطقة، وخصوصًا فترة "الربيع العربي"، استخدمت الولايات المتّحدة قنوات المعلومات للتعبير عن دعمها للإصلاحات الديمقراطيّة وحريّة التعبير، مروّجة لدعمها حقوق الإنسان بالرغم من التبدّل في تحالفاتها مع مختلف الحكومات في الشرق الأوسط. واستفادت الولايات المتّحدة من نفوذها على وسائل الإعلام الإقليميّة ولو بشكل غير مباشر، تدعم بشكل غير مباشر المصالح الأميركيّة دون الترويج الصريح للمصالح الأميركيّة. فتهدف واشنطن عبر أدواتها المعلوماتيّة إلى تعزيز المشاعر المؤيّدة لها في الشرق الأوسط، ومكافحة الأيديولوجيّات المناهضة، وخلق رأي عام يتماشى مع مصالحها الاستراتيجيّة في المنطقة (حيدر حسين، 2013، ص. 213).

ثالثًا: القوّة الأميركيّة العسكريّة

تتزعّم الولايات المتّحدة دول العالم من حيث القوّة العسكريّة بلا منازع، وتملك ثاني أكبر جيش بعد الجيش الصيني، وتحتلّ المرتبة الأولى بالإنفاق العسكري الذي بلغ 801 مليار دولار عام 2021، وهي تتفوّق بفارق شاسع عن أقرب خصومها، أي الصين التي تحتلّ المرتبة الثانية بـ293 مليار دولار، وروسيا التي تحتلّ المرتبة الخامسة بـ 65.9 مليار دولار (التسلّح ونزع السلاح، 2022)، وهي تضم الجيش، القوّات الجويّة، القوات البحريّة وفيلق مشاة البحريّة "المارينز" القوّات الفضائيّة حرس السواحل والحرس الوطني (Our Forces, 2024). تملك القوّات المسلّحة الأميركيّة قدرات وخبرات هائلة جدًّا، ما يساعدها على التعلّم من الدروس والمهمّات القتاليّة، خصوصًا مع التطوّرات التكنولوجيّة، وضرورة إدماجها في الحروب الهجينة الحاليّة.، كانت الولايات المتّحدة في أحداث الربيع العربي أم روسيا في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، فإنّ هذا المفهوم يستعمل جميع وسائل القوّة، أي القوّة الذكيّة التي تجمع بين القوّة الصلبة عبر القوّة العسكريّة التقليديّة والقوّات الخاصّة وأساليب الحرب السيبرانيّة، وعبر القوّة الإقتصاديّة من خلال فرض العقوبات الإقتصاديّة، وبين القوّة الناعمة عبر استعمال الثقافة والدبلوماسيّة والقيم السياسيّة لإقناع الخصوم والأعداء ولجذب عقول وقلوب السكّان، وهي قدرات تتفوّق الولايات المتّحدة الأميركيّة بها عالميًّا (أسماء حداد، 2017، ص.115).

يظهر الجدول التالي حجم الانفاق العسكري للدول الكبرى وتفوّق الولايات المتحدة المطلق فيه، ما يحقّق هيمنتها العالميّة:

الترتيب	الدولة	الإنفاق العسكري (بمليار دولار)	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلّي الإجمالي	نسبة الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العالمي
1	الولايات المتّحدة	916.0	%3.4	%37
2	الصين	296.0	%1.7	%12
3	روسيا	109.0	%5.9	%4.5
4	الهند	83.6	%2.4	%3.4

(14) يقدّم برنامج "فولبرايت"، الذي تقوده الولايات المتّحدة بالشراكة مع أكثر من 160 دولة حول العالم.

الترتيب	الدولة	الإنفاق العسكري (بمليار دولار)	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلّي الإجمالي	نسبة الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العالمي
5	المملكة المتّحدة	74.9	%2.3	%3.1
6	ألمانيا	66.8	%1.5	%2.7
7	أوكرانيا	64.8	%37.0	%2.7
8	فرنسا	61.3	%2.1	%2.5

(SIPRI, 2023).

تُظهر البيانات أنّ الولايات المتّحدة تظلّ أكبر مُنفق عسكري في العالم، تليها الصين وروسيا وتتفوق على الدول السبعة التي تليها مجتمعةً.

وتتميّز القوّات المسلّحة الأميركيّة بالقدرة على الانتشار حول العالم، فتحظى بأفضليّة مضاعفة بسبب القواعد العسكريّة المنتشرة بحوالي الـ80 دولة، حيث بلغ عددها في الخارج سنة 2024 حوالي 750 قاعدة، وهي تفوق الـ95% من القواعد التي أقامتها دول العالم الأخرى مجتمعة في الخارج، وبالتحديد روسيا وبريطانيا وفرنسا التي أقامت كلّ منها من 10 إلى 20 قاعدة عسكريّة خارجيّة، كما يساعد في نشر القوّة الأميركيّة عالميًّا هيمنة الولايات المتّحدة على حلف "الناتو"، الذي يعتبر مضاعف للقوّة الأميركيّة force multiplier، وهو يعتبر الذراع العسكريّة والأمنيّة الأساسيّة للولايات المتّحدة في أوروبا. ويساعد في نشر القوّات الأميركيّة توافر قدرات النقل اللوجستيّة التي تنقل أعداد كبيرة من القوّات بسرعة قياسيّة إلى مختلف بقاع الأرض، وهو ما ليس متوافرًا لأيّ بلد آخر في العالم. تشمل هذه القدرات حاملات الطائرات التي تعدّ قواعد متحرّكة تمكّن الولايات المتّحدة من توفير الدعم الجوي في أيّ مكان حول العالم، وطائرات النقل الاستراتيجيةّ مثل طائرات Galaxy وIII Globemaster، التي تستطيع نقل قوّات ومعدّات لمسافات طويلة بسرعة، إضافةً إلى طائرات التزويد بالوقود في الجو التي تزيد من مدى العمليّات الجويّة وتضمن استمرار الدعم الجوي (ما هو الدعم اللوجستي، 2024).

تتمتّع الولايات المتّحدة الأميركيّة بثقل عسكري كبير في الشرق الأوسط، إذ يتمركز حوالي الـ30 ألف جندي أميركي بشكل دائم في قواعدها العسكريّة المنتشرة في حوالي الـ15 دولة في المنطقة، والمجهّزة بترسانة ضخمة من الأسلحة والمعدّات العسكريّة الأكثر تطوّرًا، إضافةً إلى أساطيلها الحربيّة الموجودة بشكل دائم في البحار المحيطة بالمنطقة، عدا عن التعزيزات المؤقّتة في زمن الأزمات. فالقوّات الأميركيّة تحظى بتسهيلات عديدة من دول في المنطقة تتضمّن القيام بمناورات عسكريّة مشتركة، واستخدام مجالها الجوي وموانئها ومطاراتها، وتأمين الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة، ما يمنحها حريّة المناورة برًّا وجوًّا وبحرًا. وبذلك تتمكّن الولايات المتّحدة من حماية مصالحها في المنطقة، ومحاربة ما تسمّيه "الجماعات الإرهابيّة"، ودعم حلفائها، وخصوصًا تأمين تدفّق المساعدات العسكريةّ لحليفتها "إسرائيل". وتدعم واشنطن وجودها العسكري في المنطقة بأساطيل حربيّة ضخمة، مثل الأسطول السادس في البحر المتوسّط، والأسطول السابع في المحيط الهندي وبحر العرب (القوّات الأميركيّة، 2024).

رابعًا: الاقتصاد الأميركي ودوره في المنطقة

تحظى الولايات المتّحدة بمقومات أعطتها مزايا هائلة جعلتها القوّة الإقتصاديّة الأولى عالميًّا، فهي تتمتّع بوفرة الموارد الطبيعيّة المتجدّدة وغير المتجدّدة، ولديها مساحة أرضيّة كبيرة غير مربوطة بحدود مع الأعداء، واحتياطات وفيرة من الوقود الأحفوري (نفط، غاز، فحم)، وآلاف الأميال من السواحل، بالإضافة إلى الكثير من الأراضي الزراعيّة الخصبة، والعديد من مصادر المياه العذبة. هذه المميّزات الجغرافيّة تتضافرت مع القدرة على الابتكار والاختراع لتعطي الولايات المتّحدة مركزًا رائدًا في الإقتصاد العالمي، حيث تظهر الأرقام تفوّقها في العديد من المجالات الاقتصاديّة.

تعتمد الولايات المتّحدة الأميركيّة النظام الإقتصادي الليبرالي القائم على حريّة التجارة والسوق الحرّة والذي يكفل المبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصّة، وتحتفظ بالمركز الأوّل في قائمة أقوى دولة إقتصاديّة في العالم، بناتج محلّي إجمالي GDP بلغ الـ28.78 تريليون دولار عام 2024 (القوى الاقتصاديّة الكبرى، 2024)، وبالمركز السادس من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي (الاسمي) الذي بلغ 86,601 دولار سنويًّا، وثاني أكبر اقتصاد من خلال تعادل القوة الشرائيّة (PPP) بعد الصين، والذي بلغ 29,167.78 تريليون دولار أميركي (Statistics Times, 2024). تمتلك الولايات المتّحدة أقوى اقتصاد من الناحية التكنولوجيّة في العالم وشركاتها تتصدّر في معظم المجالات التكنولوجيّة، خصوصًا في أجهزة الكمبيوتر والأدوية والمعدّات الطبيّة والفضائيّة والمعدّات العسكريّة، دون اغفال المخاوف الأميركيّة التي تحيط بعملاق التكنولوجيا الصيني "هواوي"، والتي تنذر بتصاعد موجة جديدة من الحرب التكنولوجيّة بين الولايات المتّحدة والصين (ضياء نوح، 2024). الدولار الأميركي هو العملة الأكثر استخدامًا في المعاملات الدوليّة وهو العملة الاحتياطيّة الأولى في العالم، مدعومًا باقتصاده وجيشه ونظام البترودولار وسندات الخزانة الأميركيّة المرتبطة به. عالميًّا، تعتبر الولايات المتّحدة أكبر مستورد، وثاني أكبر مصدّر بعد الصين، و أكبر دولة تتاجر بالخدمات التجاريّة (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات) سنة 2023 (World Trade Organization, 2024). كما يتمتّع الأميركيّون بأعلى متوسّط دخل للأسرة بين

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، إذ يصل معدّل الدخل إلى الـ82,185 دولار أميركي سنويًا (World Bank Group, 2024). ومن بين أكبر 500 شركة في العالم، يقع المقرّ الرئيسي لـ121 شركة في الولايات المتّحدة، أهمّها "والمارت" "Walmart" في المركز الأوّل، و"أمازون" "Amazon" في المركز الثاني، و"أبل" "Apple" في المركز السابع (Fortune, 2024). وتعدّ بورصتي "نيويورك" و"ناسداك" "Nasdak" أكبر بورصتين في العالم من حيث القيمة السوقيّة وحجم التجارة (World Bank Group, 2024).

يظهر الجدول التالي ترتيب أكبر 8 اقتصادات في العالم لعام 2024 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالدولار الأميركي، مع مقارنة حصّة الاقتصاد من إجمالي الناتج العالمي:

الترتيب	الدولة	الناتج المحلّي الإجمالي (تريليون دولار أميركي)	حصّة الاقتصاد الأميركي من الناتج العالمي
1	الولايات المتّحدة	30.51	%26.1
2	الصين	19.23	%16.8
3	ألمانيا	4.74	%4.3
4	الهند	4.19	%3.4
5	ألمانيا	4.19	%3.4
6	المملكة المتّحدة	3.83	%3.2
7	فرنسا	3.21	%2.7
8	إيطاليا	2.42	%2.0

(Forbes india, 2025).

تُظهر البيانات أنّ الاقتصاد الأميركي لا يزال الأكبر عالميًا، متفوقًا على الصين بفارق يتجاوز 10 تريليونات دولار، كما تُظهر الحصّة النسبيّة للاقتصاد الأميركي من الناتج العالمي، تفوقًا كبيرًا مقارنة ببقيّة الدول السبع الكبرى، وتُعتبر هذه الأرقام مؤشّرًا على القوّة الاقتصاديّة للولايات المتّحدة في الاقتصاد العالمي.

تستخدم الولايات المتّحدة قوّتها الاقتصاديّة الكبرى بطرق متعدّدة لتعزيز لتأمين مصالحها الحيويّة. ويشمل هذا الاستخدام مزيجًا من التجارة، والمساعدات الماليّة، والاستثمارات، إضافة إلى العقوبات الاقتصاديّة؛ فالولايات المتّحدة لديها علاقات تجاريّة قويّة مع العديد من دول الشرق الأوسط، خصوصًا في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والصناعات العسكريّة، ما يجعلها شريكًا مهمًّا في الاقتصاد الإقليمي، كما تقدّم واشنطن "مساعدات اقتصاديّة وإنسانيّة" للدول الحليفة الشرق الأوسط، خاصةً للدول التي تعاني من أزمات اقتصاديّة أو حروب، مثل الأردن ومصر والعراق وغيرها، فتُستخدم هذه المساعدات كأداة للتأثير السياسي، وتوجيه سياسات هذه الدول نحو التعاون مع الأجندة الأميركيّة في المنطقة، وتساهم هذه المساعدات في دعم الحكومات الحليفة، وضمان استقرار أنظمة الحكم المتناسبة مع المصالح الأميركيّة. وفي الاتجاه المعاكس، تعتمد الولايات المتّحدة على العقوبات كوسيلة للضغط على دول المنطقة التي تعارض سياساتها، كإيران وسوريا، ما يؤثّر بشدة على اقتصادات هذه الدول، فتسعى العقوبات إلى حمل الحكومات على تغيير سياساتها أو الانخراط في حوارات سياسيّة تتماشى مع الأهداف الأميركيّة (Jeremy M. Sharp, 2023, P. 11).

المطلب الثاني: أدوات القوّة الوطنيّة الحديثة للولايات المتّحدة

تبرز أهميّة دراسة وتحليل أدوات القوة الوطنيّة للدولة بشكل حديث ومتطوّر، لذا عملت مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجيّة على اكتشاف ودراسة عناصر جديدة لقوّة الدولة كالقدرة النقديّة، والقدرة المعلوماتيّة والإعلاميّة، والقدرة البحثيّة والتكنولوجيّة، والقدرة على إنفاذ القانون وخصوصًا دوليًا، وذلك دون إغفال أهميّة قوّة الدولة الشاملة، وتقدير توازن القوى في النظامين الدولي والإقليمي.

أوّلًا: قوّة النقد الأميركي ودوره في المنطقة

تستخدم الولايات المتّحدة قوّة نقدها أي "الدولار" لممارسة نفوذ كبير على مستوى العالم عامّةً والشرق الأوسط خصوصًا، فشكّلت السياسة الماليّة الأميركيّة والدولار كعملة دوليّة أحدى أدوات القوّة الوطنيّة الأميركيّة الفعّالة في المنطقة؛ فمنذ الحرب العالميّة الثانيّة، ترسّخت مكانة الدولار الأميركي كعملة احتياطيّة أساسيّة في العالم مع إنشاء نظام "بريتون وودز" "Bretton Woods" (15) في عام 1944. في ذلك الوقت، برزت الولايات المتّحدة كأقوى اقتصاد في العالم، حيث كانت تمتلك معظم احتياطات الذهب العالميّة. وبموجب اتفاقيّة "بريتون وودز"، وافقت

(15) دعت الولايات المتّحدة عام 1944 إلى مؤتمر بمدينة "بريتون وودز" الأميركيّة حضره 44 دولة بما فيها الاتحاد السوفياتي (لم يوقّع الاتفاقيّة لاحقًا) بهدف تأمين الاستقرار والنموّ الاقتصادي العالمي والثبات في السياسات النقديّة وأسعار الصرف بين دول العالم كأساس لتسهيل التجارة العالميّة.

البلدان الموقّعة على ربط عملاتها بالدولار الأميركي، الذي رُبط بسعر الذهب السائد حينها، ووفّر الاتفاق الاستقرار لأسعار الصرف العالميّة وجعل قيمة الدولار كـ"قيمة الذهب" في نظر العالم. وبسبب كونه مستقرًا وقابلًا للتحويل إلى ذهب، أصبح الدولار العملة الأساسيّة التي تحتفظ بها البنوك الدوليّة المركزيّة للتجارة والاحتياطات النقديّة، ما سمح للدولار الأميركي بالهيمنة على التمويل العالمي (اتفاقية بريتون وودز، 2009).

تخلّت الولايات المتّحدة عن ربط الدولار بالذهب عام 1971، إلّا أنّ الدولار احتفظ بمكانته المهيمنة، ويرجع ذلك إلى قوّة الاقتصاد الأميركي ودور الدولار في الأسواق العالميّة؛ إذ عزّز الاستخدام الواسع النطاق للدولار في التجارة، وخصوصًا في النفط والسلع الأخرى، دوره كعملة احتياطيّة رائدة في العالم. فالولايات المتّحدة أبرمت، في سبعينيّات القرن الماضي، اتفاقيّات مع الدول المنتجة للنفط، وفي طليعتها المملكة العربيّة السعوديّة، لإجراء مبيعات النفط حصريًّا بالدولار، فساعدت هذه الاتفاقيّات، المعروفة بنظام "البترودولار"، في ضمان بقاء الطلب العالمي على الدولار مرتفعًا، ما عزّز الاقتصاد الأميركي ومكانة الدولار العالميّة. في المقابل، قدّمت الولايات المتّحدة لهذه الدول الدعم العسكري والوصول إلى أسواقها، وحماية أنظمتها السياسيّة، ما يعزّز التحالفات وينسجم مع أهداف السياسة الخارجيّة الأميركيّة (باسم البيطار، 2024). وحاليًّا، يشكّل الدولار أكثر من 60% من احتياطي النقد الأجنبي العالمي، ويليه "اليورو" بثلث هذه النسبة تقريبًا، ما يمنح الولايات المتحدة نفوذًا هائلًا في التمويل والتجارة الدوليّة لأنّ معظم البلدان تجري التجارة الدوليّة وتحتفظ باحتياطات بالدولار (رشود الخريف، 2021)، وبالنسبة للاقتصادات في الشرق الأوسط، وخصوصًا تلك التي تعتمد على صادرات النفط، فإنّ الحصول على الدولار يُعدّ أمرًا بالغ الأهميّة للتبادل في التجارة العالميّة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

إذًا تستخدم الولايات المتّحدة الدولار من خلال العقوبات والمساعدات الأجنبيّة واتفاقيّات "البترودولار" وقيود التجارة للتأثير في سياسات دول الشرق الأوسط، ما يمكّنها من الحفاظ على نفوذها الإقليمي. لكنّ التحديات بدأت في الظهور، فسارعت بعض دول، مثل الصين وروسيا وإيران، إلى إجراء تبادلات تجاريّة نفطيّة مع دول أخرى، بعملات غير الدولار، وهناك اهتمام بتنويع الاحتياطات الأجنبيّة، كما تستكشف بعض الدول الشرق أوسطيّة العملات الرقميّة، والتي يمكن أن تقلّل من الاعتماد على البنوك الأميركيّة، وبالتالي إمكانيّة التحرّر من النفوذ الأميركي القائم على العملة الأميركيّة.

ثانيًا: المخابرات الأميركيّة وتأثيرها

استخدمت الولايات المتّحدة أجهزة مخابراتها بشكل استراتيجي كأداة رئيسيّة من أدوات قوّتها الوطنيّة للتأثير على التطوّرات السياسيّة في الشرق الأوسط ورسم هذه السياسات، وتتضمّن هذه العمليّة جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لتعزيز مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة؛ فعلى صعيد عمليّات التي دعتها واشنطن بـ"مكافحة الإرهاب"، شكّلت منطقة الشرق الأوسط نقطة محوريّة لجهود المخابرات الأميركيّة في "مكافحة الإرهاب"، وخصوصًا بعد هجمات 11 أيلول، فتعاونت أجهزة المخابرات الأميركيّة مثل "وكالة الاستخبارات المركزيّة" "CIA"، و"وكالة الأمن القومي" "NSA"، ووزارة الدفاع، لملاحقة وشلّ وتحييد "الجماعات المتطرّفة" مثل "القاعدة" و"داعش" تنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما. وعملت أجهزة المخابرات الأميركيّة على استهداف من وصفتهم بـ"قادة الإرهاب الرئيسيّين"، مستخدمة الضربات الدقيقة عبر الطائرات بدون طيار وقوّات العمليّات الخاصّة (CIA, 2024).

تتقاسم الولايات المتّحدة المعلومات المخابراتيّة مع حلفائها الإقليميّين مثل "إسرائيل" والمملكة العربيّة السعوديّة والأردن لمنع الهجمات وتفكيك ما تصفه بـ"الشبكات الإرهابيّة، وتسعى إلى مراقبة الاستقرار الإقليمي عبر استخدام أجهزة مخابراتها لمراقبة التطوّرات السياسيّة وتقييم التهديدات المحتملة لاستقرار المنطقة، وتساعد هذه الأجهزة على فهم السياسات الداخليّة لدول مثل إيران والعراق وسوريا وتوقّع التحوّلات في القوّة والتأثير على القرارات السياسيّة، وسمحت توقّعات أجهزة المخابرات الأميركيّة بشأن الاضطرابات المدنيّة، خصوصًا أحداث "الربيع العربي"، للولايات المتّحدة بتعديل استراتيجيّاتها الدبلوماسيّة والعسكريّة. ويُعَدّ الشرق الأوسط مسرحًا للتنافس الجيوسياسي، وتستخدم الولايات المتّحدة المخابرات لمواجهة خصومها، فتتعقّب تطوّرات البرنامج النووي الإيراني وتطوير الصواريخ وشبكات الوكلاء كحزب الله، لتزويدها بالمعلومات حول تأثير العقوبات والجهود الدبلوماسيّة والاستعدادات العسكريّة، كما تراقب المخابرات الأميركيّة التدخّل العسكري الروسي في سوريا وصفقات الأسلحة التي تبرمها موسكو مع دول عديدة في المنطقة (Paul K. MacDonald,& Joseph M. Parent, 2024).

تلعب المخابرات السيبرانيّة دورًا حاسمًا في عمليّات الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، حيث تتصدّى للتهديدات السيبرانيّة من الدول والمنظّمات غير الحكوميّة؛ وتهدف إلى منع الهجمات السيبرانيّة الحكوميّة مثل إيران وروسيا وغير الحكوميّة مثل "داعش" أو "القاعدة"، كما تهدف إلى حماية الأنظمة المتعلّقة بالطاقة (النفط والغاز)، والخدمات المصرفيّة والاتصالات من الهجمات السيبرانيّة التي قد تزعزع استقرار المنطقة. وتعمل على تتبّع وتعطيل الحملات الإعلاميّة عبر وسائل التواصل التي تهدف إلى نشر الدعاية أو التأثير على الرأي العام أو تقويض مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فعملت المخابرات الأميركيّة على مكافحة حملات المجموعات مثل "داعش" التي استخدمت الفضاء الإلكتروني للتجنيد والدعاية وتنسيق أعمالها العسكريّة (تحسين الشيخلي، 2024).

ثالثًا: وكالات إنفاذ القانون الأميركي ودورها الإقليمي

تلعب أجهزة إنفاذ القانون في الولايات المتّحدة دورًا استراتيجيًّا في السياسة الأميركيّة الخارجيّة، وخصوصًا في الشرق الأوسط كجزء من الأهداف الأوسع نطاقًا، وتركّز على مكافحة ما تصفه الولايات المتّحدة بـ"الإرهاب" والجريمة العابرة للحدود الوطنيّة وضمان الاستقرار الإقليمي؛ وتهدف إلى مكافحة "الإرهاب" عبر معالجة التهديدات المتأتّية من جماعات مثل "داعش" و"القاعدة" وغيرها من خلال التعاون مع الحكومات الإقليميّة، وكذلك مكافحة عمليّات الاتجار بالبشر من خلال تعطيل الشبكات المتورّطة في مثل هذا الاتجار والمخدّرات والأسلحة، التي تشكّل أهم مصادر التمويل للجماعات "الإرهابيّة" والتي تغذّي عدم الاستقرار في المنطقة، كما تسعى أجهزة إنفاذ القانون لبناء القدرات وتدريب وتجهيز وكالات إنفاذ القانون الإقليميّة لتعزيز قدراتها على الحفاظ على القانون والنظام، ومكافحة الجرائم الإلكترونيّة وحملات الدعاية المناهضة للمصالح الأميركيّة والتي تُتّهم بتهديد الأمن الإقليمي والعالمي (Dalia Kaye,& Linda Robinson, 2021, P.P. 76-77).

تبرز وكالات أميركيّة عديدة لإنفاذ القانون وتقديم الدعم لدول في الشرق الأوسط، وأهمّ تلك الوكالات مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الذي يعمل مع نظرائه في الشرق الأوسط للتحقيق في الأنشطة المتعلّقة بـ"الإرهاب"، ويبرز دور مكاتب الملحقين القانونيّين (Legat) في السفارات الأميركيّة لتسهيل التعاون، أمّا مديريّة مكافحة المخدرات (DEA) فتستهدف شبكات الاتجار بالمخدّرات التي تموّل الجماعات المسلّحة، وتعمل على التعاون مع الوكالات المحليّة في الدول الحليفة لمكافحة الإرهاب المرتبط بالمخدّرات، وتركّز وزارة الأمن الداخلي (DHS) على أمن الحدود والقضايا المتعلّقة بالهجرة بالتعاون مع دول الشرق الأوسط، وتشرف على المبادرات الرامية إلى تعزيز أمن الطيران في المنطقة، ويراقب مكتب الكحول والتبغ والأسلحة الناريّة والمتفجّرات (ATF) ويعمل على منع عمليّات تهريب الأسلحة غير المشروعة، ويدعم مكتب المارشال "U.S.marshals service" تسليم المجرمين بين الولايات المتّحدة ودول الشرق الأوسط التي تربطها معاهدات قانونيّة، وتساهم أكاديميّات إنفاذ القانون الدولية (ILEA) بتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون في الشرق الأوسط في مجالات مثل التحقيقات الجنائيّة وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب (Types of Law, 2024).

رابعًا: التطوّر التكنولوجي الأميركي وتأثيره

تُعتبر التكنولوجيا المتقدّمة ضروريّة لحماية الأمن القومي للولايات المتّحدة؛ وللحفاظ على تفوّقها التكنولوجي العسكري، تعتمد وزارة الدفاع الأميركيّة بشكل كبير على التقدّم العلمي والتقني الذي يتحقّق من خلال البحوث والتطوير والاختبار والتقييم (RDT&E). ويتمّ تمويل هذا العمل من قبل وزارة الدفاع ويُنفّذ من قبل الشركات الصناعيّة والجامعات والمختبرات الفيدراليّة وغيرها من المؤسّسات، كما تستفيد وزارة الدفاع بشكل متزايد من التكنولوجيا التي يطوّرها القطاع الخاص بغرض العرض في الأسواق التجاريّة. ويؤمّن التمويل للبحوث والتطوير والاختبار والتقييم في وزارة الدفاع من خلال قانون موازنة وزارة الدفاع السنويّة التي يقرّها "الكونجرس"، وعند الحاجة، يمكن لـ"الكونجرس" أيضًا تأمين التمويل من خلال قوانين اعتمادات إضافيّة. وفي السنة الماليّة 2023، تمّ تمويل وزارة الدفاع الأميركي بـ144.1 مليار دولار خُصّصت للبحوث والتطوير والاختبار والتقييم (Asli Bali, 2021).

زادت الولايات المتّحدة، في إطار سعيها لتطوير التكنولوجيا العسكريّة والحفاظ على الريادة العالميّة، التمويل لتحقيق الابتكار في مجالات حاسمة مثل الذكاء الاصطناعي والدفاع السيبراني والقدرات الفضائيّة؛ ففي عام 2020، بلغ حجم الاستثمار في قطاع "الروبوتات" العسكريّة 14.5 مليار دولار، ومن المتوقّع أن يصل إلى 24.2 مليار دولار عام 2025. والميزة الأساسيّة لـ"الروبوتات" قدرتها على تحمّل المخاطر عوضًا عن الجنود، فـ"الروبوت" التالف أو المدمّر خسارة ماليّة حتمًا، لكنّها أفضل بالتأكيد من خسارة الأرواح، كما يمكنها العمل بشكل متواصل دون تعب بدني أو عقلي، ويمكنها غالبًا مراقبة المواقف ومعالجة المعلومات المعقّدة بصورة فوريّة. وفي مجال الأنظمة الصاروخيّة، ولمنافسة الخصوم كالصين وروسيا وإيران، أطلق الجيش الأميركي أوّل صاروخ فرط صوتي في أذار 2022، ويستثمر الجيش في العديد من الشركات التي تعمل على تكنولوجيا فرط الصوتيّة (U.S. Military, 2023).

تقدّمت الطباعة الثلاثيّة الأبعاد بسرعة في السنوات الأخيرة وقدّمت فرصًا جديدة لتطوير الذخائر المتقدّمة ومكوّنات المركبات ومعالجة نقص الإمدادات، وخصوصًا في القوّات البحريّة. كما يتمّ العمل على تطوير أسلحة الطاقة الموجّهة التي تطلق شعاعًا من الطاقة الكهرومغناطيسيّة المركّزة أو الجسيمات الذريّة دون وجود أيّ مقذوف، وتتميّز هذه الأسلحة بأنّها صامتة بشكل عام، وغير مرئيّة غالبًا، وسريعة ومرنة وإمكانيّة تعاملها مع أهداف متعدّدة في وقت واحد، ولا تتأثر بالعوامل المناخيّة، ومن المتوقّع أن ينمو سوق الأسلحة الموجهّة بالطاقة من 4.3 مليار دولار في عام 2021إلى 10.1 مليار دولار بحلول عام 2026، لذا من المرجّح أن نرى أنواعًا مختلفة من هذه الأسلحة القاتلة وغير القاتلة. إضافةً إلى ذلك، يعمل الجيش الأميركي على تعزيز قدرات الحرب الإلكترونيّة، وأدّى ارتفاع التهديدات السيبرانيّة إلى رفع الاستثمار في القطاع السيبراني ليبلغ الـ236 مليون دولار عام 2022، للتمكّن من التشويش على الاتصالات وتحقيق أنظمة تعطيل الأقمار الاصطناعيّة. وفي مجال التحديث النووي، تعمل الولايات المتّحدة على تحديث الصواريخ النوويّة التي تُطلق من القواعد الأرضيّة، والغوّاصات النوويّة، والطائرات القاذفة القادرة على حمل رؤوس نوويّة. وممّا لا شكّ فيه أنّ الاستثمار المستمرّ في البحث والتطوير في التقنيات الناشئة، سيضمن بقاء الجيش الأميركي مستعدًا للتحديات المتطوّرة (Sealing Tech, 2024).

الخاتمة.

يتضّح أن المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط تتّسم بقدر كبير من التعقيد والتداخل، نظرًا لأهميّة المنطقة الاستراتيجيّة والاقتصاديّة والأمنيّة على المستويين الإقليمي والدولي وخاصّة بالنسبة لواشنطن. ويتبيّن أنّ المصالح الأميركيّة التقليديّة لطالما شملت ضمان تدفّق النفط وإمداداته، وحماية وجود "إسرائيل" وضمان أمنها، والسعي لردع إيران و"مكافحة الإرهاب"، إلى جانب تحقيق الاستقرار. وبعد تطوير مصادرها النفطيّة الصخريّة، تجدّدت المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط، لا سيّما بالنسبة لاحتواء النفوذين الصيني والروسي إثر التغيّرات الجيوسياسّية في المنطقة، فسعت واشنطن الى تعزيز التحالفات التقليديّة والعمل على تحالفات جديدة لتمكينها من حماية مصالحها خاصّة بعد حرب "غزّة"، وتطلّب ذلك تعزيز أدوات قوّتها الوطنيّة (الدبلوماسيّة، المعلوماتيّة، العسكريّة، والاقتصاديّة) وتحديثها.

كما عمدت الولايات المتّحدة إلى تسخير أدوات أخرى كقوّة النقد الأميركي ونفوذها في المؤسّسات الماليّة الدوليّة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتوجيه السياسات الاقتصاديّة لدول عديدة في المنطقة. كما لجأت إلى استعمال العقوبات والمساعدات الأجنبيّة، للتأثير في سياسات دول الشرق الأوسط، ما يمكّنها من الحفاظ على نفوذها الإقليمي. وعملت واشنطن على تعزيز نشاط المخابرات الأميركيّة في ما روجّت أنّه مكافحة للإرهاب، ومراقبة الاستقرار الإقليمي عبر استخدام أجهزتها لمراقبة التطوّرات السياسيّة وتقييم التهديدات المحتملة لاستقرار المنطقة. وتساهم وكالات إنفاذ القانون الأميركي في تقديم الدعم لدول في الشرق الأوسط، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) مكاتب الملحقين القانونيّين (Legat) في السفارات الأميركيّة في المنطقة، عبر تقديم المساعدة في التحقيقات في الأنشطة المتعلّقة بـ"الإرهاب" والتظيمات المتّهمة بممارسته مثل "داعش" وغيرها. ووظّفت الولايات المتّحدة التطوّر التكنولوجي في الابتكار في مجالات متعدّدة مثل الذكاء الاصطناعي والدفاع السيبراني والقدرات الفضائيّة لضمان ريادتها والحفاظ على نفوذها وضمان استقرار مصالحها الحيويّة في العالم الواقعي والرقمي. ومن هنا، فإنّ فهم طبيعة هذه المصالح ووسائل حمايتها لا يُعدّ فقط مسألة تحليل للسياسة الأميركيّة، بل يُسهم أيضًا في تفسير جزء كبير من ديناميكيات التفاعل في النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

أ. أهم الاستنتاجات:

- ترتبط المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط بالأمن القومي الأميركي، خاصّة فيما يتعلّق بأمن الطاقة، ومحاربة ما تصفه واشنطن بالإرهاب، وضمان التفوّق الجيوسياسي على القوى المنافسة كروسيا والصين وإيران.
- توظّف الولايات المتّحدة مجموعة متنوّعة من الأدوات لحماية مصالحها، تتراوح بين الأدوات العسكريّة (كالقواعد العسكريّة والتحالفات الأمنيّة)، والدبلوماسيّة عبر السعي لإقامة التحالفات مع أكبر عدد من دول المنطقة، والاقتصاديّة (كالشراكات، والمساعدات والعقوبات الاقتصاديّة).
- يتّضح ثبات الأهداف الأميركيّة الكبرى في المنطقة رغم تغيّر الإدارات، ما يظهر أنّ السياسة الأميركيّة تجاه الشرق الأوسط تُدار ضمن إطار استراتيجي طويل الأمد.
- تتصاعد التحدّيات الإقليميّة والدوليّة بوجه النفوذ الأميركي، بما في ذلك تنامي النفوذ الإيراني، وانخراط قوى دوليّة جديدة في المنطقة، فضلًا عن حالة عدم الاستقرار الداخلي في عدد من الدول العربيّة.
- تبرز الحاجة إلى مراجعة دور القوّة الناعمة الأميركيّة، في ظلّ تنامي مظاهر العداء الشعبي في بعض دول المنطقة للسياسات الأميركيّة خاصّة خلال حرب غزّة، ما قد يهدّد الاستدامة السياسيّة لنفوذها.

التوصيات والمقترحات.

1. ضرورة إعادة توازن أدوات السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، من خلال تعزيز الاعتماد على الدبلوماسيّة والحوار والشراكات التنمويّة، بدلًا من التركيز المفرط على الجانب العسكري.
2. الاستثمار في دعم الاستقرار الداخلي والإصلاحات في دول المنطقة، بما يحدّ من مسبّبات التطرّف ويعزّز البيئة الإقليميّة المستقرّة بما يخدم المصالح الأميركيّة الطويلة الأمد.
3. تعزيز أدوات القوّة الناعمة من خلال دعم التعليم، وبناء القدرات، والتبادل الثقافي، لإعادة بناء صورة الولايات المتّحدة في المجتمعات المحليّة.
4. تكييف السياسات الأميركيّة مع التحوّلات الجيوسياسيّة، من خلال تبنّي سياسات أكثر مرونة وتعدّدية في التعامل مع شركاء جدد، مثل تركيا وقطر، والتفاعل مع القوى الصاعدة كالصين وروسيا بحذر وواقعيّة.

لائحة المراجع

أ. الكتب العربيّة:

- أحمد كركوب، "**مصطلحات في الدبلوماسيّة والشؤون الدوليّة**"، دار الكتب الوطنيّة، ليبيا، 2019، ص. 3.
- أسماء حداد، "**الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانيّة أنموذجا**"، مجلّة مدارات سياسيّة، الجزائر، 2017، ص.115.
- "**التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي**"، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربيّة، السويد، 2022، ص. 333.
- حيدر حسين، "**سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة ومستقبل النظام الدولي**"، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2013، ص. 213.
- محمود أبو القاسم، "**تحوّلات السياسة السعوديّة تجاه إيران..الدوافع والسمات ونتائج السياسات**"، Rasanah، السعوديّة، 2024، ص.21.

ب. المواقع العربيّة الإلكترونية:

- أورنيلا سكّر، "**عودة الولايات المتّحدة إلى الشرق الأوسط من بوابة تل أبيب**"، south24، 2022، الرابط: https://south24.net/news/news.php?nid=3547، الدخول: 2024/8/16.
- "**5 بورصات عربيّة ضمن أكبر 50 سوق مال عالميّة**"، العربيّة، 2024، الرابط: https://shorturl.at/IstQm، الدخول: 2024/11/10.
- "**اتفاقية بريتون وودز**"، الجزيرة نت، 2009، الرابط: https://shorturl.at/VSAuU، الدخول: 2024/11/15.
- باسم البيطار، "**اتفاقيّة البترودولار ومستقبل النفط: تحوّلات جيوسياسيّة وتحديات اقتصاديّة**"، Investing.com، 2024، الرابط: https://sa.investing.com/analysis/article-200489069، الدخول: 2024/11/15.
- تحسين الشيخلي، "**دور الحرب السيبرانيّة في تشكيل ملامح الصراع في الشرق الأوسط**"، الحدث، 2024، الرابط: https://shorturl.at/2yuWP.
- "**تصاعد الصراع في الشرق الأوسط يعطّل الاقتصاد العالمي**"، الجزيرة نت، 2023، الرابط: https://shorturl.at/Ahkuh، الدخول: 2024/7/17.
- "**التصعيد في لبنان.. موقف أميركي حذر وجهود لمنع حرب شاملة**"، الحرّة، 2024، الرابط: https://tinyurl.com/5dnzjcm6، الدخول: 2024/10/19.
- "**التقدير الاستراتيجي (135): محدّدات السياسة الأميركيّة تجاه الحرب الإسرائيليّة على غزّة واتجاهاتها المستقبليّة**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024، الرابط: https://shorturl.at/QJKJY، الدخول: 2024/8/23.
- "**التكلفة والنوع والتسليم.. عرض لتفاصيل صفقة السلاح الأميركية الإسرائيلية**"، الجزيرة نت، 2024، الرابط: https://shorturl.at/iJtg7، الدخول: 2024/8/23.
- خالد محمود، "**القوّة والنفوذ في آسيا: من سيفرض هيمنته؟**"، الجزيرة نت، 2024، الرابط: https://shorturl.at/8XCnT، الدخول: 2024/8/10.
- "**الدعم الأميركي لإسرائيل.. حجمه وأهدافه ومجالاته**"، الجزيرة نت، 2023، الرابط: https://rb.gy/p8z05i، الدخول: 2024/7/19.
- رشود الخريف، "**حكاية الذهب والدولار**"، العربيّة، 2021، الرابط: https://shorturl.at/JB8fB، الدخول: 2024/11/15.
- ضياء نوح، "**كيف يحدّد البعد التكنولوجي مصير التنافس الاستراتيجي الأميركي الصيني؟**"، القاهرة الإخباريّة، 2024، الرابط: https://shorturl.at/yunS8.
- غرانت روملي، كارول سيلبر، "**التعامل مع الوجود الأمني للصين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، معهد واشنطن، 2022، الرابط: https://tinyurl.com/2kkytfch، الدخول: 2024/8/11.
- "**في ختام جولة بايدن بالمنطقة.. انطلاق قمّة جدة للأمن والتنمية بمشاركة الرئيس الأميركي وقادة 9 دول عربية**"، الجزيرة نت، 2022، الرابط: https://tinyurl.com/t8yh2ypt، الدخول: 2024/8/16.
- "**القوّات الأميركيّة في الشرق الأوسط.. قواعد وجنود لحماية مصالح واشنطن**"، الجزيرة نت، 2024، الرابط: https://shorturl.at/Z1a72، الدخول: 2024/11/9.
- "**القوى الاقتصاديّة الكبرى لعام 2024.. أميركا في المقدّمة بـ 28.78 تريليون دولار**"، العربيّة، 2024، الرابط: https://shorturl.at/uZnq4.
- "**كسْر قواعد الاشتباك في لبنان: احتمالات انزلاق حزب الله إلى حرب مفتوحة مع إسرائيل**"، مركز الإمارات للسياسات، 2024، الرابط: https://tinyurl.com/yns35dt2، الدخول: 2024/8/5.

- **"ما هو الدعم اللوجستي وكيف يمكن أن يغير مسار الحروب؟"**، Sputnik عربي، 2024، الرابط: https://shorturl.at/Qz2hY، الدخول: 2024/11/8.
- مجدى صبحى، **"النفط ومكانة الشرق الأوسط في الاستراتيجيّة الأميركيّة"**، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، 2024، الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17554.aspx، الدخول: 2024/7/16.
- محمّد إدريس، **"مستقبل التوجهات الأميركيّة تجاه الشرق الأوسط"**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023، الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7854، الدخول: 2024/8/10.
- محمود أبو القاسم، **"حرب غزّة والنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط"**، Rasanah، 2024، الرابط: https://shorturl.at/goRm4، الدخول: 2024/8/23.
- محمود أبو القاسم، **"حرب غزّة والنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط"**، Rasanah، 2024، الرابط: https://tinyurl.com/yckhcxcx.
- منار محيسن، **"المصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط: الواقع والصورة النمطيّة"**، عربي[21]، 2024، الرابط: https://rb.gy/ncfdyr، الدخول: 2024/11/8.
- هاجر عبد الباسط، **"دوروسائل التواصل الإجتماعي والإنترنت فى تنفيذ السياسة الخارجيّة الأميركيّة"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2022، الرابط: https://acrs.albawabhnews.com/43015، الدخول: 2024/11/8.
- هبة القدسي، **"خمس شبكات إعلاميّة تعزّز الأجندة الأميركيّة الخارجيّة"**، الشرق الأوسط، 2018، الرابط: https://shorturl.at/PLzyR، الدخول: 2024/11/8.
- هيثم مزاحم، **"إسرائيل وأميركا من الرصيد إلى العبء الاستراتيجي"**، مركز المتوسّط للدراسات الاستراتيجيّة، 2023، الرابط: https://rb.gy/i9obko، الدخول: 2024/11/8.
- يحيى العوفي، **"المصالح الأميركيّة في المنطقة..هل حانت لحظة الحقيقة؟"**، عمان اليوم، 2024، الرابط: https://shorturl.at/259i1، الدخول: 2024/7/17.

ج. الكتب الأجنبيّة:

- Dalia Kaye, Linda Robinson, "Reimagining U.S. Strategy in the Middle East: Sustainable Partnerships", RAND, USA, 2021, P.P. 76-77.
- Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Assistance to the Middle East", Congressional Research Service, USA, 2023, P. 11.
- Joseph S. Nye, "Soft Power" , Slate Group, LLC, USA, 1990, P. 166.
- Lee Lane, "Oil and World Power", The New Atlantis, No. 47, Center for the Study of Technology and Society, USA, 2015, P.8.

د. المواقع الإلكترونيّة الأجنبيّة:

- "**Brett McGurk sets out the 'Biden doctrine' for the Middle East"**, Atlantic Council, 2023, available at: https://tinyurl.com/smzppvhc, accessed on: 9/11/2024.
- "**Global 500"**, fortune, 2024, available at: https://fortune.com/ranking/global500/search.
- "**Global Trade Outlook and Statistics"**, World Trade Organization, 2024, available at: https://shorturl.at/Sh9qI, accessed on: 9/11/2024.
- "**GNI per capita (current LCU)- World, United States"**, World Bank Group, 2024, available at: https://shorturl.at/cOqEQ, accessed on: 15/11/2024.
- Jonathan Masters, Will Merrow, "**U.S. Aid to Israel in Four Charts",** 2024**,** available at: https://short-link.me/-lcC, accessed on: 15/11/2024.
- "**Joint Warfighting**" , united states marine corps, 2023, available at: https://shorturl.at/YslxW.
- "**Our Forces**", U.S. Department of Defense, 2024, available at: https://www.defense.gov/About/our-forces/, accessed on: 9/11/2024.
- "**Petroleum & Other Liquids",** EIA, 2024, available at: https://shorturl.at/XcuWS, accessed on: 18/10/2024.
- "**Projected GDP Ranking"**, Statistics Times, 2024, available at: https://shorturl.at/a7NZC, accessed on: 9/11/2024.
- "**Terrorist Organizations"**, CIA, 2024, available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/references/terrorist-organizations/, accessed on: 15/11/2024.

- "**The Importance of Experimentation in Defense R&D"**, Sealing Tech, 2024, available at: https://shorturl.at/csH9r, accessed on: 16/11/2024.
- "**The Instruments of National Power**", The Lightning Press, available at: https://www.thelightningpress.com/the-instruments-of-national-power/, accessed on: 13/9/2024.
- **"The top 10 largest economies in the world in 2025**", Forbes India, 2025, available at: https://shorturl.at/csH9r, accessed on: 16/11/2024.
- "**The United States-Israel Relationship"**, U.S. Department Of State, 2022, available at: https://short-link.me/-llN, accessed on: 29/5/2025.
- "**Trends in world military expenditure**", SIPRI, 2024, available at: https://short-link.me/-liI, accessed on: 29/5/2025.
- "**Types of Law Enforcement Agencies**", discover policing, 2024, available at: https://shorturl.at/7t1XL, accessed on: 16/11/2024.
- "**U.S. Military R&D Trends for 2023**", NSTXL, 2023, available at: https://shorturl.at/N5zqj, accessed on: 16/11/2024.
- "**U.S. Relations With Israel**", U.S. Department Of State, 2021, available at: https://www.state.gov/u-s-relations-with-israel/, accessed on: 19/7/2024.
- Antony J. Blinken, **"Release of the President's National Security Strategy"**, U.S. Department of State, 2022, available at: https://www.state.gov/release-of-the-presidents-national-security-strategy/, accessed on: 10/8/2024.
- Asli Bali, **"International Law, Use of Force, and the New Middle East"**, Stanford University Press, 2021, available at: https://shorturl.at/urHx1, accessed on: 16/11/2024.
- Brian Katulis, Benjamin Freedman, Sydney Taylor, **"The Limits of Biden's Middle East Diplomacy: An Assessment of US Policy, April-July 2024"**, MEI, 2024, available at: https://tinyurl.com/22kw66ba, accessed on: 31/5/2025.
- Emma Ashford, Matthew Kroenig, **"Can the U.S. Prevent a Wider War in the Middle East?"**, Foreign Policy, 2024, available at: https://tinyurl.com/4zhdjaa3, accessed on: 4/8/2024.
- Jeremy S. Weber, **"Playing the MIDFIELD"**, Jag Reporter, 2019, available at: https://tinyurl.com/ycyzd5hb, accessed on: 13/9/2024.
- Jonathan Masters, Will Merrow, **"U.S. Aid to Israel in Four Charts"**, Council on Foreign Relations, 2024, available at: https://tinyurl.com/y2csyvda, accessed on: 19/7/2024.
- Joseph R. Biden, **"Why America Must Lead Again"**, Foreign Affairs, 2020, available at: https://shorturl.at/BClEy, accessed on: 24/8/2024.
- Julian E. Barnes, **"U.S. Exposes What It Says Is Russian Effort to Fabricate Pretext for Invasion"**, New York Times, 2022, available at: https://shorturl.at/5htff, accessed on: 2/11/2024.
- Marwan Muasher, **"The Greater Goal in Gaza**", Foreign Affairs, 2024, available at: https://tinyurl.com/yc4zr3s8, accessed on: 17/8/2024.
- Nadeen Ebrahim, **"New US-backed India-Middle East trade route to challenge China's ambitions**", CNN, 2023, available at: https://tinyurl.com/5n97rtk4, accessed on: 17/8/2024.
- Paul K. MacDonald, Joseph M. Parent, **"The Dynamics of US Retrenchment in the Middle East**", US Army War College, 2024, available at: https://shorturl.at/dZdD6, accessed on: 15/11/2024.
- Yanis E. Makhlouf, **"The Diplomatic Retreat of the US in the Middle East"**, LSE, 2022, available at: https://tinyurl.com/4ap7pmyz, accessed on: 18/10/2024.